دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التعليم الفلسطيني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة من الانتداب البريطاني الى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، 1920 - 1998م
المؤلف الرئيسي:	دعوس، خالد أحمد
مؤلفين آخرين:	موسى، فيصل محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	الخرطوم
الصفحات:	1 - 320
رقم MD:	584812
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة النيلين
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التعليم الاساسي، تاريخ التعليم، فلسطين، الانتداب البريطاني، السلطة الوطنية الفلسطينية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/584812

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الثالث

التعليم الفلسطيني العام تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي

محتويات الفصل:

أولاً: المناخ التعليمي في مدارس الضفة الغربية
ثانياً: المذكرة الفلسطينية لليونسكو بشأن أوضاع التعليم في الأرض المحتلة
ثالثاً: إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية وتطبيقاتها في مجال التربية والتعليم
رابعاً: مشاكل تعليم الفلسطينيين في الضفة الغربية تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي
خامساً: تهويد التعليم في مدارس القدس

التعليم الفلسطيني العام تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي

إن ظاهرة التعليم للشعب الفلسطيني لا يمكن فصلها عن مجمل الأوضاع التي مر بها منذ مرحلة الحكم العثماني مروراً بفترة الانتداب البريطاني بما أحدثه من ويلات ونكبات على الشعب الفلسطيني تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وما نجم من تشرد وضياع وصولاً لمرحلة اليقظة للبحث عن العلم والحضارة والمعرفة[١]، كما أن الحرب الثقافية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني منذ احتلاله لفلسطين، والتي استهدفت بلا شك إلغاء اسم فلسطين والعلم الفلسطيني، ومحاولة سرقة التراث الفلسطيني من زي وغذاء وعمارة، ومحاربته للأغنية الوطنية، كان كله كجزء من المخطط الصهيوني ومبرمج من أجل خدمة التصور الصهيوني في تنفيذ حل القضية الفلسطينية.[٢]

فقد شن العدو الصهيوني حرباً ثقافية هدفت إلى تدمير المؤسسات الثقافية والتربوية الفلسطينية، بما في ذلك أعمدتها من معلمين وكتاب وأدباء وطلبة، كانت قد شكلت بالنسبة للعدو الصهيوني الأساس للحروب الإسرائيلية المتعددة وهي: حرب الأرض والمياه والضرائب والتهجير، وحرب التسميم ضد الأجيال الفلسطينية الشابة، وحرب التدمير النفسي ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وكذلك الحرب الشاملة التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد كافة حقوق الإنسان بكافة أنواعها، ما هي إلا المخطط المعلن عنه عملياً من خلال ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في جميع أنحاء فلسطين بكافة أشكالها وأنواعها، والذي كانت تهدف من وراء هذا المخطط إلى تدمير المجتمع العربي الفلسطيني، واستبداله بمجتمع صهيوني.[٣]

وفي هذه المرحلة أصبح هناك اختلافا كاملاً فيما يتعلق بالتعليم الفلسطيني العام ما بين هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها، والتي تحدثنا عنها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ألا وهي مرحلة التعليم الفلسطيني تحت إشراف وكالة الغوث الدولية، فمما لا شك فيه بأن هناك اختلافاً كاملاً وكبيراً بين الأهداف التي حددتها أو المحددة لوكالة الغوث والإطار الذي ينظم عملها من جهة، وبين أهداف الاحتلال الإسرائيلي والإطار الذي يتصرف من خلاله وضمنه من جهة ثانية، فوكالة الغوث تعتبر

---

١ - زعل أبو رقطي: **التعليم في فلسطين**. مجلة التربية، العدد ٧٥، ١٩٨٦م، ص٨٣-٨٧.

٢ - محمد الجدي: **أضواء على التعليم في مدارس قطاع غزة بفلسطين**. المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية. التعليم الفلسطيني تاريخ واقعاً وضرورات المستقبل ١٣-١٥/١٢/١٩٩٦م، جامعة بير زيت، فلسطين، ١٩٩٧م، ص٧٨

٣ - عبد الجواد صالح: **الإحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**. مركز القدس للدراسات الإنمائية، لندن، ١٩٨٥م، ص٥.

وكالــة وهيــئة أو مؤسسة دولية تهتم بتأمين الخدمات للفلسطينيين المشردين عن أراضيهم، ومن بينها خدمـــة التعلــيم ســـواءً فـــي داخل فلسطين أو خارجها، ولم تخرج وكالة الغوث عن المناهج التعليمية المعــتمدة لتعليم الفلسطينيين أو التعديل والتغيير فيها، وكانت الوكالة تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فـــي اســـتقرار الفلسطينيين، بينما أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية تمثل دولة مغتصـــبة لكـــل شـــيء، وتعمـــل علـــى تأمين مصالح المستوطنين الغزاة، وتتعامل مع من تبقى من الفلســـطينيين في أرضهم في فلسطين كاملة وكأنهم عبء لا بد من التخلص منه، إما بالتهجير الجسدي خـــارج فلســـطين أو بالتدجيـــن (**التهجـــير النفسي**)، وذلك عن طريق قنوات تابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ومن أهمها جهاز التربية والتعليم[1]

ففـــي عـــام ١٩٦٧م وقعـــت الضـــفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي البغيض، والتي أصـــبحت فلســـطين بأكملها تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي السيطرة الإسرائيلية على كل شـــيء بمـــا فـــي ذلـــك جهاز التعليم في الضفة الغربية، الذي كانت تديره الحكومة الأردنية والحكومة المصـــرية في قطاع غزة، وأصبح عمل وكالة الغوث الدولية خاصة في مجال تعليم الفلسطينيين تحت رقابـــة ســـلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصبح التعليم الفلسطيني بكافة مجالاته خاضعا بكاملة لقوانيـــن وســـيطرة الاحـــتلال، وحتى عام ١٩٦٧م كانت ما تزال مدينة القدس تعتبر خارج السيطرة الإســـرائيلية وخارج الأراضي المغتصبة من قبل اليهود الصهاينة، ولكنها بعد حرب حزيران واحتلال الضـــفة الغربية انتقلت مدينة القدس لتصبح جزءً من (دولة إسرائيل)، وبالتالي أصبح تعليم الفلسطينيين المقيميـــن في مدينة القدس خاضعاً للقوانين والسيطرة الإسرائيلية، وأصبح التعليم في مدينة القدس من مسؤولية اليهود دون أن يشاركهم أحد في ذلك، حيث كان عددهم آنذاك (١٢٠ ألف نسمة).[2]

ويعتـــبر قطاع التربية والتعليم في ظل الاحتلال الإسرائيلي من أبرز وأوسع وأهم القطاعات التـــي شـــملتها الممارسات الإسرائيلية القمعية على مختلف الأصعدة، وذلك بسبب الدور الهام والمؤثر الـــذي يلعـــبه ويؤديـــه فـــي تاريخ الشعب الفلسطيني، لما له من اتصال وارتباط وثيق بتاريخ القضية الفلســـطينية على مدار السنوات الطويلة، وسنوات احتلال فلسطين على مدار وعهود طويلة ومتنوعة،

---

[1] – منير بشور: **التربية والتعليم في فلسطين**. الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، الدراسات الحضارية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠م، ص١١٠.

[2] – نفس المرجع، ص١١٠.

ولما له من تأثير في مستقبل تاريخ الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية في الاستقلال وإقامة دولته على أرض فلسطين.[1]

ومن هذا المنطلق، فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إحكام قبضتها على جهاز التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق السيطرة على العملية التعليمية وإفراغها من محتواها التعليمي، فقد استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العملية التعليمية بمفهومها الشمولي وعناصرها الكلية، والتي تشمل الطالب والمعلم والمدرسة وكذلك الجزء الهام منه ألا وهو المنهاج التعليمي الذي يدرس في المدارس، وتعتبر هذه جميعها مدخلات العملية التعليمية، فقد حاولت السيطرة عليها بشكل كامل ومتمكن من أجل إعطاء مخرجات تتماشى مع أهداف وبرامج الاحتلال الإسرائيلي المستقبلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[2]

كما أن أهمية التعليم تبدو أكثر وضوحاً إذ أنه يوجد (٣٠%) من المواطنين الفلسطينيين العرب الذين يعيشون في المناطق المحتلة حتى عام ١٩٤٨م، والذين يعتبرون من ضمن الطلاب في إسرائيل، وانطلاقاً من أهمية الموضع وحرصاً على تطور التعليم، فان اللجنة القطرية للرؤساء في هذه المناطق قامت بعقد مؤتمر أطلق عليه مؤتمر التعليم العربي الأول في مدينة الناصرة بتاريخ ١٧ أيار عام ١٩٨٠م، حيث بحث في هذا المؤتمر قضية المدارس والتخلص من الغرف الدراسية المستأجرة، وهذا يعني لنا أيضاً أن التعليم العربي في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٤٨م يعاني من مشاكل جمة.[3]

أولاً: المناخ التعليمي في مدارس الضفة الغربية:

خضع المعلمين والطلبة في مدارس الضفة الغربية لمجموعة من المفاهيم والاتجاهات وعوامل وظروف، أثرت عليهم وجعلتهم يشعرون بمشاعر إيجابية أو سلبية، أو مشاعر مختلطة من السلبية والإيجابية تجاه أنفسهم وتجاه زملائهم المعلمين، وتجاه الطلبة والبرامج الدراسية وفعالياتها التربوية في هذه المدارس، حيث أن مجموعة هذه المفاهيم والاتجاهات هي التي تسمى بالمناخ التعليمي.[4]

---

[1] – وزارة التربية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**. مرجع سبق ذكره ، ص٤٠.

[2] – نفس المرجع، ص٤٠.

[3] – حنا أبو حنا وآخرون: **التعليم العربي في إسرائيل قضايا ومطالب**. دار النهضة للنشر، الناصرة، ١٩٨٤م، ص٤.

[4] – أحمد فهيم جبر: **دراسات تربوية في الوطن المحتل**. جامعة النجاح الوطنية، كلية التربية، الطبعة الأولى، مطبعة الأمل، القدس، فلسطين، ١٩٨٦، ص١.

فالمـــناخ التعليمـــي الإيجابـــي هـــو وسيلة وغاية معاً، حيث هو وسيلة لأنه يؤدي إلى عملية التحصـــيل الأكاديمي، وكذلك يعتبر غاية كجو مناسب يقضي فيه الطلبة والمعلمين جزءً ليس سهلاً من حـــياتهم اليومـــية والحياتية، حيث أن الطلبة والمعلمين الذين يعيشون مناخاً تعليمياً إيجابياً يشعرون أن لهـم قـــولاً ورأيـــاً ومسموعاً في عملية تسيير الأمور، ويشعرون من ناحية أخرى بأن المناهج التي يـــتعلمونها فـــي هـــذه المـــدارس في ظل المناخ التعليمي الإيجابي تلبي حاجاتهم، وأنها كذلك مناسبة لأغراضـــهم، وأن الإدارة المدرســـية ومعلمـــيها وموظفـــيها يهـــتمون بهـــم، ويســـهرون أيضاً على مصلحتهم.[١]

فقـــد وضـــع الباحثون والدارسون في المناخ التعليمي أهدافاً محددة للمناخ التعليمي الإيجابي، وقـــاموا بتلخيصها بالعملية الإنتاجية والإشباع النفسي لكل طالب من الطلبة والمعلمين كذلك، ومن أهم الأهـــداف المتعلقة بعملية الإشباع النفسي هو اكتساب الشعور بالقيمة الشخصية سواء للطالب أو المعلم، وكذلـــك عملـــية الاســـتمتاع بالمدرسة كمكان مريح للعمل والدراسة وقضاء الوقت فيه، كذلك الشعور بالتقدير والاحترام الناتج عن عملية الاشتراك في الفعاليات ذات القيمة.[٢]

أ. إدارة التعليم:

بعـــد أن تـــم ضـــم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن معاً عام ١٩٤٩/١٩٥٠م، أصبحت الإحصـــاءات التربوية وغيرها تصدر معا للضفتين[٣]، وبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ وقيام إسرائيل باحـــتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت إسرائيل بتقسيم الأراضي المحتلة إلى أربع مناطق إدارية وهـــي: **الضفة الغربية والقدس وغزة ومعها سيناء والجولان**، وكان يرأس كل منطقة إدارية من هذه المـــناطق حـــاكم عســـكري مســـؤول أمام وزارة الدفاع، وقد تم ربط قضايا التعليم بالحاكم العسكري مباشـــرة، وذلـــك عـــن طريق ضابط عسكري يقوم بالإشراف فعليا على الشؤون الإدارية والفنية في التعليم، وبقيت التركيبة الإدارية التي عرفت إبان الإدارة الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غـــزة على حالها[٤]، بما كانت تحمله من أنظمة وقوانين وتشريعات ونظم وأجهزة إدارية وفنية، ولكنها

---

١ - نفس المرجع، ص١.

٢ - نفس المرجع، ص١.

٣ - وزارة التربية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**. مرجع سبق ذكره ، ص٤٠.

٤ - علـــي ســـعود عطـــية: **مشـــكلات الطلـــبة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة**. الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت ، ص ٢٠٩-٢٣٤.

مـــع ذلـــك تعرضت في بعض الأحيان إلى بعض التدخلات والتعديلات من جانب السلطات العسكرية الإسرائيلية وذلك بحجة ودوافع الأمن، حيث كان الطلبة الفلسطينيين ضحية ووقود هذه السياسة.[1]

وبعـــد ذلـــك قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مرة ثانية بإعادة تقسيم المناطق التعليمية تقسيما جديـــداً، يتناســـب ومتطلـــبات الحكم العسكري، فقامت بفصل منطقة القدس عن الضفة الغربية تمهيداً لفـــرض ســـيطرتها علـــيها، وقامـــت بجعل الضفة الغربية ست مديريات بدلاً من خمس وهي: نابلس وطولكرم وبيت لحم وأريحا ورام الله والخليل.[2]

ب. مراحل التعليم:

كان التعليم المدرسي العام تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي يقسم إلى ثلاث مراحل تعليمية وهي:

أولاً: المرحلة الابتدائية: وهي المرحلة التي كانت تضم الصفوف الدراسية الأولى من الصف الأول إلى الصف السادس الابتدائي، وكانت أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين (٦-١٢) سنة.

ثانياً: المرحلة الإعدادية (المتوسطة): وهي المرحلة التي كانت تضم الصفوف من الصف السابع إلى الصف التاسع الإعدادي، وكانت أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين (١٢-١٥) سنة.

ثالثاً: المرحلة الثانوية: وهي المرحلة التي كانت تضم الصفوف من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشـــر، وكانت أعمار الطلبة في هذه المرحلة تتجاوز ما بين (١٥-١٨) سنة، وكانت المرحلة الثانوية في الصف الحادي عشر تقسم إلى التخصصات التالية: الأدبي، العلمي، المهني بأقسامه المختلفة.

وكان يسبق مرحلة التعليم المدرسي مرحلة رياض الأطفال، كما كانت تأتي بعد المرحلة الثانوية مـــرحلة التعليم العالي، وكانت تعتبر مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي مرحلة تعليم إلزامي من الناحية النظرية فقط في عهد الاحتلال الإسرائيلي، وعند انتهاء الطلاب للمرحلتين الابتدائية والإعدادية ينتقلون إلـــى المرحلة الثانوية ويتقدمون إلى امتحان شهادة الثانوية العامة، التي تساعد الطالب وتؤهله للالتحاق بمرحلة التعليم العالي والجامعات.[3]

وتقسم المدارس في الأراضي المحتلة بشكل عام إلى ثلاث فئات أو أصناف، وذلك حسب الجهة المشرفة التي تقوم بعملية الإشراف على هذه المدارس وهي كالتالي:

---

[1] - علي سعود عطية: **مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.** المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد ٨٧، ١٩٨٦م، ص ٥٧-٧٦.

[2] - خـــيرية قاســـمية: **الأوضاع التعليمية لأبناء فلسطين في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧م.** المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د.م ، ١٩٧٧م، ص٤.

[3] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١١٠.

أولاً: المــدارس الحكومــية: وتشــكل المدارس الحكومية في الأراضي المحتلة ما نسبته (٧٧%) من المدارس في الضفة الغربية، و(٤٠%) من المدارس الموجودة في قطاع غزة.[١]

ثانــياً: مــدارس وكالــة الغــوث: وهـــي المــدارس التابعة للأمم المتحدة والتي تم تأسيسها بعد نكبة الفلسطينيين وتشريدهم واقتلاعهم من ديارهم وأراضيهم عنوة عام ١٩٤٨م، وتشكل حوالي (٩%) من مجمــوع المدارس الموجودة في الضفة الغربية، و (٤٧%) من مجموع المدارس الموجودة في قطاع غزة.[٢]

ثالثاً: المــدارس الخاصة: وهي قليلة العدد وتشكل ما نسبته حوالي (١٤%) من مجموع مدارس الضفة الغربــية، و(١٣%) مــن مجموع مدارس قطاع غزة، وكم ذكرنا في الفصل الثاني فان مدارس وكالة الغــوث لا تقــدم خدمـــة التعلــيم الــثانوي للطلاب الذين يدرسون في مدارسها، بل تقدم خدمة التعليم الإلزامي الابتدائي والإعدادي والمهني فقط.[٣]

ج. الالتحاق بالتعليم في عهد الاحتلال الإسرائيلي:

لقد أظهرت الدراسات والإحصاءات بأن أعداد الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم المدرسي في الضفة الغربــية، وكذلــك الأمــر فــي قطاع غزة في ازدياد مستمر في كافة المراحل التعليمية، فقد أظهرت الإحصاءات بأن نسبة الزيادة السنوية في أعداد الأطفال الذين يلتحقون بالمرحلة الابتدائية تقارب نسبة المواليــد إلى مجموع السكان، ومن خلال هذا الكلام نستنتج بأن معظم الطلاب الذين هم في سن دخول المدرسة يلتحقون بالمرحلة الابتدائية.[٤]

وقد أثبتت الدراسات والإحصاءات بأن نسبة الزيادة السنوية في المرحلة الإعدادية أكبر منها في المــرحلة الابتدائية، كما دلت لنا الإحصاءات بأن نسبة الالتحاق والزيادة في المرحلة الثانوية أكبر منها فـــي المــرحلة الإعداديـــة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل لنا على أمر وحيد وأوحد ألا وهو تزايد الإقــبال على متابعة الدراسة مع مرور الوقت والزمن، مع أن الطلبة الفلسطينيين في الأرض المحتلة كـــانوا يعـــانون دائمـــا مـــن سياســـة ومشـــكلات الاقتلاع المستمر من هذا الوطن من قبل السلطات الإســـرائيلية، كمـــا أن السياسة الإسرائيلية تجاه الطلبة الفلسطينيين كانت قائمة كذلك على إستراتيجية

---

١ - نفس الرجع، ص١١٦.

٢ - نفس الرجع، ص ١١٦.

٣ - نــارجل يــاري (ترجمة ابراهيم سعادة): **جعل التعليم محظوراً.** تقرير خاص أعد لمشروع حقوق الإنسان لمكتبة العلاقات العامة، جامعة بير زيت، ١٩٩٥م، ص٧.

٤ - نفس المرجع، ص١١٧.

صـــهيونية مـــتكاملة تهـــدف إلى سياسة احتواء اقتصادي وسياسي واستيطاني واستعماري، فضلا عن سياسة التذويب والتخريب والتمزيق الاجتماعي، والغزو السياسي والفكري والإعلامي، ومحاولة غسل الدماغ على جميع الصعد بمختلف الوسائل.[1]

كمـــا أن هـــناك أمـــر آخر لا بد من الإشارة له في هذا المضمار ألا وهو زيادة نسب معدلات الزيادة السنوية بين الإناث عن تلك النسب الخاصة بالذكور في الضفة الغربية، وهذا إن دل على شيء فإنمـــا يـــدل علـــى عل مدى زيادة الاهتمام من قبل والأهالي بتعليم الإناث، وان كانوا يعيشون تحت احـــتلال لـــم يشـــهد التاريخ احتلال لشعب مثله، وهذا على العكس مما هو علية الأمر في قطاع غزة، حيـــث ارتفـــاع النســـب الخاصة بالذكور أعلى من النسب الخاصة بالإناث، وهذا يدل على أن قضية الاهـــتمام بتعليم الإناث في قطاع غزة لم تكن تشهد وتلاقي اهتماماً كافياً في التعليم، فقد دلت الدراسات التـــي أجريت في ذلك الوقت على أن نسبة الطلاب الذين ينهون المرحلة الابتدائية من مجموع الطلاب الذيـــن يلـــتحقون بالصف الأول الابتدائي في الضفة الغربية تبلغ ما نسبته (٨١%)، وأن نسبة الطلاب الذيـــن يـــنهون الإعدادية تبلغ ما نسبته (٧٠%) من مجموع الطلاب الملتحقين بالمرحلة الإعدادية، أما فـــيما يتعلق بالمرحلة الثانوية فان نسبة الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية من الملتحقين بها تبلغ ما نســـبته (٣٨%) [2]، وللإطلاع على توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس ومعدل نسبة الزيادة السنوية في الضفة الغربية يرجى النظر للملحق رقم (٥).[3]

د. ثوابت السياسة الإسرائيلية وتعليم الفلسطينيين:

إن مـــا حل بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ هي نكبة وأقرب إلى أن تكون كارثة حلت بشعب من شـــعوب الأرض، ومـــا حدث يمكن أن يفسر على أنه قد جاءت قوة منظمة ومستعدة ومشحونة بعقيدة دينـــية متعصـــبة، قامت بالتغلب والسيطرة على الشعب الفلسطيني وأرضه وطرده من وطنه واقتلاعه والحلـــول مكانه، وانقلبت هنا الأمور بسرعة كبيرة، حيث شرد معظم أبناء الشعب الفلسطيني الذين هم ســـكان الـــبلاد الأصليين، وأصبح من تبقى منهم في فلسطين أقلية مجردة وخالية من أية حماية، سوى

---

١ - علـــي ســـعود عطية: **توازن النقائض في خريطة الشرق الأوسط السياسية**، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٦٧.

٢ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١١٠.

٣ - **أنظـــر الملحـــق رقم (٥)** : توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس ومعدل نسبة الزيادة السنوية في الضفة الغربية للفترة ما بين ١٩٦٧/١٩٦٨م – ١٩٧٦/١٩٧٧م.

حماية من قاموا باقتلاعهم وطردهم من وطنهم، وأصبح اليهود الصهاينة هم الأغلبية والأكثرية الجديدة التي تفرض إرادتها وسياستها على فلسطين وسكانها.[1]

وبعـد هذه الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، بدأ الصهاينة المغتصبون لأرض فلسطين ببناء دولـتهم الجديدة على أسس مستمدة من العقيدة الصهيونية، التي كانت تعتني في أول أولوياتها بمصالح الشـعب الـيهودي، وهـنا كانـت النظرة من قبل اليهود للشعب الفلسطيني بأنهم الأقلية التي لا بد من تطويعها واستخدامها بما يتفق مع مصلحة الشعب اليهودي، أو طردها خارج حدود دولة إسرائيل، وقام الـيهود بعملـية إخضاع التاريخ الطويل والدين والتراث الغني الذي تحمله الأقلية والتي كانت تعتبر حتى فترات قريبة هي الفئة الأكثرية، قام اليهود بتطويع كل ذلك للتذويب والطمس والتغييب، من أجل أن يحـل مكانه تراث وتاريخ وثقافة الأقلية التي أصبحت فيما بعد هي الأغلبية والأكثرية، وقام اليهود بتنصـيب هذا التراث والتاريخ والثقافة على أنه التراث الحقيقي الجدير بأرض فلسطين. وكل ما حدث وحل بالشعب الفلسطيني يمكن أن يفسر بأنه تطبيق ناجح للعقيدة الصهيونية، كما وصفها أحد الصهاينة حيث قال: " **استيراد الأفكار الدينية ونقلها من مجالها الديني إلى المجال السياسي، وهو نقل للأفكار ينـتج عنه في الممارسة عمل نقل ديمغرافي: نقل اليهود من المنفى إلى أرض الميعاد، ونقل العرب مـن أرض الميعاد إلى المنفى**"[2]، ولا شك بأن الصهاينة قد استخدموا التربية بوصفها من أهم أدوات الـنقل التي اعتمدتها الصهيونية في تطبيق هذه السياسة، خاصة بعد تأسيس دولتهم فوق أرض فلسطين وطـرد وتشريد أصحابها وسكانها الفلسطينيين منها، وقاموا بإخضاع التربية وجميع الأنشطة المتعلقة بها لسيطرتها الكـاملة.

أن الأهـداف المـتعلقة بتعلـيم العرب لا بد وأن تستقرأ من مجمل السياسات العامة للدولة، وقد واجـه زعمـاء الـيهود في البداية مأزقاً كبيراً في التعبير عن سياستهم وسياسة دولتهم، والتي تتعلق بالتخلص من السكان العرب من جهة، ومن جهة ثانية الظهور في الوقت نفسه بمظهر الحماة لشعارات الدولة في تحقيق العدالة والحرية والمساواة، وهذا ما أشار إليه أحد الكتاب وهو جوزيف س. بنتويتش **Joseph S. Bentwich** فـي كتابه عن التعليم في إسرائيل الصادر عام ١٩٦٥ عندما قال: "**أن أهداف تعلـيم العـرب هي نفسها المنصوص عليها في قانون التعليم الرسمي (الصادر عام ١٩٥٣)، وهي تنص على الولاء للدولة وعلى الكفاح من أجل مجتمع تسوده مبادئ الحرية، والمساواة، والتسامح، والـتعاون، ومحـبة الجـنس البشـري. ولكن ما دامت الدول العربية المجاورة في حالة حرب مع إسرائيل فمن الصعب أن نتوقع من الطلاب العرب أن يربطوا أنفسهم بالولاء الكامل للدولة اليهودية.**

---

[1] – منير بشور: التربية والتعليم في فلسطين. الموسوعة الفلسطينية: مرجع سبق ذكره ، ص١١٠.

[2] – نفس المرجع، ص١١٠.

وما دام هؤلاء يجدون حين يكبرون أنهم لا يعاملون في إسرائيل على قدم المساواة مع غيرهم بسبب الحرب الباردة، فسيكون من الصعب عليهم أن يصدقوا بأن إسرائيل تعمل بالفعل لإقامة مجتمع تسوده مبادئ الحرية والمساواة ... ومحبة الجنس البشري".[1]

وفي ميدان التعليم فقد كان عملهم وسياستهم تصب في اتجاه عدم تعزيز كل ما له علاقة بالشعور القومي، والمحافظة على الهوية الوطنية، وإنعاش مشاعر النضال، والحض على الجهاد والنضال ومقارعة الاحتلال، ومحاربة كل مضمون في التعليم يدعو للمحافظة على عروبة فلسطين، أما على صعيد السلوك اليومي فقد حاول اليهود الالتفاف على كل نشاط يدور بين أوساط الطلبة والمعلمين وفي المدارس وعلى كل شيء له علاقة ويتصل بأية مفاهيم وقيم في العملية التعليمية، ويمكن القول هنا بأن السياسة التي اعتمدها اليهود في تعاملهم مع الفلسطينيين كانت تقوم على محورين، فقد كان المحور الأول هو الامتناع عن العمل في كل ما له علاقة بتحسين أوضاع العرب الفلسطينيين، والمحور الثاني الذي يحاول أن يقطع العرب الفلسطينيين ويبعدهم عن هويتهم التاريخية والبشرية، والعمل على جعل القبول مفروضاً بدولة إسرائيل كأمر حتمي.[2]

ذ. الملامح العامة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية:

ترجع السياسة العلمية الإسرائيلية في أصولها إلى المناقشات التي كانت تجري في الأيام الأولى من تاريخ الحركة الصهيونية، فيما يتعلق بطبيعة النظام التعليمي الذي يجب أن يسود في الدولة اليهودية[3]، فالمؤسسة الاجتماعية هي الإطار الاجتماعي العام الذي يتحرك فيه نظام التعليم في أي دولة، فالمادة التعليمية التي يتعلمها الطلاب في المدارس خلال سنوات معينة لا تتحدد فقط بانتمائها إلى أيدلوجية معينة، بل بوجودها داخل مؤسسة تعليمية محددة، حيث أن المؤسسة التعليمية هي القاعدة المادية والاجتماعية.[4]

فبعد أن قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م، أخذت بإتباع سياستها التي تصب في مصلحة الاحتلال بكافة أشكاله وأنواعه، فقد اعتمدت سياسة الاحتلال الإسرائيلي على بعدين أو اتجاهين أساسيين أولهما الامتناع عن العمل، أي الامتناع عن أي عمل

---

[1] – نفس المرجع، ص١١٠.

[2] – نفس المرجع، ص١١٢.

[3] – أنطوان ب. زحلان، ترجمة محمد صالح العالم: **العلم والتعليم العالي في إسرائيل**. مؤسسة دار الهلال، د.م ، ١٩٧٠م، ص ١٩٥.

[4] – مهدي عامل: **في قضايا التربية والسياسة التعليمية**. دار الفارابي، بيروت، ١٩٩١م، ص ٤٣.

وتنفيذ أي عمل يكون في صالح الشعب الفلسطيني أياً كان نوعه وشكله، وثانيهما العمل الرادع والذي يتمثل بمحاولة إفشال أي عمل يحاول أن يقوم به الشعب الفلسطيني وقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنعه، ويعود السبب الرئيس في إتباع هذه السياسة العنجهية تجاه الشعب الفلسطيني لإحساس اليهود وسلطات الاحتلال الإسرائيلي بمدى ضخامة المشكلة التي تتمثل بوجود الشعب الفلسطيني فوق هذه الأرض، وكذلك استحالة وصعوبة هضم واستيعاب هذا العدد الكبير من الشعب الفلسطيني الذين بقوا صامدين فوق الأراضي الفلسطينية، التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باغتصابها من أصحابها الشرعيين رغم كل المحاولات اليائسة البائسة التي مارستها سلطات وقوات الاحتلال الإسرائيلي، من اجل طردهم واجتثاث الشعب الفلسطيني التي آلت بالفشل الذريع، وبقي الشعب الفلسطيني صامداً مكافحاً فوق تراب وطنه.(١)

فبعد احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م قامت بفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، ووضعت الحواجز والفواصل لمنع التواصل الجغرافي والسكاني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيين الذين بقوا مقيمين في الأراضي التي احتلتها قوات الاحتلال عام ١٩٤٨م من أجل جعل حياتهم صعبة جداً، ولكن هذا الاحتلال وهذا الفصل بين الفلسطينيين أثار فيهم روح الحماسة والوطنية الفلسطينية، وهذا ما أفشل السياسة التي أتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين ألا وهي سياسة العمل الدافع التي تتمثل بتعزيز أي عمل يسهم في تغيير أفكار الفلسطينيين وإبعادهم عن الوطنية ومقاومة الاحتلال وتحريرها من اليهود المحتلين وغيرها من الأمور الوطنية، فقد استطاع الشعب الفلسطيني من إسقاط هذه السياسة وجعلها مضيعة للوقت بالنسبة لليهود.(٢)

فمن هنا فقد ترك اليهود الأمور تجري في مجراها كما كانت عليه قبل الاحتلال، أي أن اليهود أبقوا على كثير من الأنظمة والقوانين التي كانت متبعة في الضفة الغربية في الإدارة والتربية والتعليم، حيث أبقت على المناهج الأردنية التي كانت معتمدة وتدرس في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك أبقت على المناهج المصرية التي كانت تدرس في المدارس الفلسطينية في قطاع غزة، ولكنهم في نفس الوقت اتبعوا سياسة الردع بحزم وتشدد كبير، وتذكر لنا الموسوعة الفلسطينية بأن عدد الأوامر الإدارية التي صدرت عن الحكم العسكري الإسرائيلي قد بلغت حوالي (١١٠٠) أمر

---

١ – منير بشور: **التربية والتعليم في فلسطين. الموسوعة الفلسطينية**: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٥.

٢ – نفس المرجع، ص١٢٥.

إداري وعسكري، جاءت لتضيف أو تلغي أو تدخل بعض التعديلات على القوانين السابقة السارية المفعول في مختلف المجالات ومنها مجال التربية والتعليم.[1]

فقد عرفت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تشرين الثاني عام ١٩٦٧م لدى المجتمع الدولي على أنها أراض محتلة بطريقة لا شرعية من قبل دولة إسرائيل، وعملت السلطات الإسرائيلية التي تتحمل المسؤولية الكاملة أمام القانون الدولي عن هاتين المنطقتين على إدارتها لمنطقتين مستقلتين إلى حد ما[2]، فقد أصدرت السلطات الإسرائيلية قانوناً عسكرياً يحمل رقم (٥) عام ١٩٧٢م **(معدل)**، يشرع تصريح دخول عام لمواطني المناطق المدارة مثل المناطق المحتلة حيث الفقرة الثانية منه تنص على أنه: **"لا يجوز لأي مواطن دخول المنطقة المدارة للالتحاق بالدراسة في أي مؤسسة تعليمية دون حيازة تصريح شخصي مكتوب بهذا الخصوص".**[3]

ومما لا شك فيه بأن إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد شملت جميع مجالات التربية والتعليم، ومن هنا نستنتج بأن السلطات الإسرائيلية لم تقم بتقديم أي عمل تطويري في مجال التربية والتعليم، إنما كان العمل التطويري دائما بجهد وطني وشعبي، ولكن هذا العمل الشعبي الوطني كان دائما يواجه بسياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الردع والقمع، وهذا واضح من خلال محاولة إسرائيل تنقية وتغيير وتحريف محتوى ومضامين المناهج التي تدرس في المدارس الفلسطينية، وإلغاء وحذف كل ما اعتبرته ضاراً بمصلحة إسرائيل وينمي الروح الوطنية لدى أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك ما يؤكد لنا هذا سياسة إسرائيل العنجهية في إغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية واعتقال المعلمين والطلبة، وكذلك إحالة المعلمين الإجباري على التقاعد والحرمان من الخدمة عن طريق فصل المعلمين لأسباب تدعي أنها سياسية وأمنية، وكذلك عدم قبول تعيين المعلمين الجدد في المدارس، وحجب الترفيع والترقية للمعلمين لسنوات طويلة وعدم تحسين أوضاعهم، والأهم من ذلك عدم إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تطوير العملية التربوية وتطوير المدارس، وكل هذه الأمور سوف نأتي إليها لاحقاً ونحللها بالتفصيل، لنثبت للعالم إلى أي مدي مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة عنجهية عنصرية قاسية تجاه العملية التربوية والتعليمية الفلسطينية أثناء سيطرتها على التربية والتعليم.

---

[1] - نفس المرجع، ص١٢٦.

[2] - نارجل ياري (ترجمة ابراهيم سعادة): مرجع سبق ذكره ، ص٦.

[3] - نفس المرجع، ص٦.

ثانياً: المذكرة الفلسطينية لليونسكو بشأن أوضاع التعليم في الأرض المحتلة:

قامــت لجــنة الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني في الأرض المحتلة والتي تشكلت من خلال الدور الفاعل الذي لعبته مجموعة من المبعدين الفلسطينيين، من خلال مكتب الجبهة الوطنية الفلسطينية فـــي فلســطين المحتلة بكشف مخططات وسياسات العدو الصهيوني المبرمجة في الأراضي الفلسطينية ضــد مؤسســاته العلمية والثقافية والاجتماعية، وذلك من أجل إضعاف صمود هذا الشعب، وإلغاء حقه التاريخـــي وطموحاتــه السياسة والإنسانية في إقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه، حيث بدأت هذه اللجــنة بالــتحرك وتشــكيل حــركات الاحــتجاج في مختلف الدول الأوروبية، ونظمت المظاهرات الاحتجاجــية أمــام الســفارات الإســرائيلية، وبــدأت بإرسال البرقيات وكتب الاحتجاج إلى الجهات الإسرائيلية المعنية بالأمر، حيث تم إدانة إسرائيل من خلال هذه الكتب بممارساتها تجاه حقوق الإنسان الفلســطيني، وتــم مطالــبة إســرائيل من خلال هذه اللجنة بوقف ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته الثقافية والتربوية.[١]

فقــد احتلت ممارسات ومخالفات إسرائيل في مجال التربية والتعليم والثقافة، ومحاولة فضح هذه الممارســات الإســرائيلية جزءً كبيراً من جهد لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني، حيث كانت وثــائق اللجــنة الفلســطينية ترســل إلى اليونسكو[٢]، كشكوى تقدم ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وحســب آلــية العمل داخل منظمة اليونسكو، وقبل اتخاذ اللجنة المعنية فيها أي قرار في هذه الشكوى، فإنهــا تقوم بإرسال تلك الوثيقة أو الشكوى إلى الجهة المشتكى عليها ألا وهي إسرائيل وذلك من أجل أن تقوم بالرد عليها.

فــبعد أن تسلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الشكوى الفلسطينية ضدها، بشأن ممارساتها تجاه المؤسســات التربوية والثقافية الفلسطينية في الأرض المحتلة، قام منسق النشاطات في جيش الاحتلال الإسرائيلي بإعداد مذكرة قدمتها مندوبة إسرائيل إلى اليونسكو، تحت عنوان "**التعليم والثقافة في يهودا والســامرة وقطــاع غــزة ١٩٦٧-١٩٨١**م" مؤرخــة بتاريخ ١ يناير ١٩٨٢م، وقامت هنا منظمة اليونســكو بدورهــا بإرســال نســخة من هذه المذكرة الإسرائيلية إلى لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بناء على الشكوى التي تقدمت بها.[٣]

ومن أجل اطلاع القارئ على مدى عنجهية سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتزييفها للحقائق وقلب الصــور الحقيقــية، فــلا بــد لنا من إدراج بعض المقتطفات الهامة من المذكر الإسرائيلية التي قامت

---

١ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص١٤.

٢ - **اليونسكو: هي منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة.**

٣ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص١٤.

بإرســـالها إلى منظمة اليونسكو، كرد على الشكوى الفلسطينية ضد ممارساتها تجاه المؤسسات الثقافية في الأرض المحتلة.

مقـتطفات مـــن المذكـــرة الإســـرائيلية: كما وردت في كتاب الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة للكاتب عبد الجواد صالح:

جاءت المذكرة في ثلاثة فصول:[١]

١- النظام التعليمي.

٢- التعليم المهني في "المناطق المدارة ".

٣- معاهد التعليم العالي في "يهودا والسامرة ".

تبدأ المذكرة بالقول:[٢]

مباشـــرة بعد حرب ١٩٦٧م، اتخذت الحكومة الإسرائيلية على عاتقها تحقيق هدفين أساسيين في (إدارة) الأراضي التي أصبحت تحت سيطرتها نتيجة لتلك الحرب:

١- **إعـــادة كافة مناحي الحياة إلى وضعها الطبيعي في وقت مبكر على أساس خير ومصلحة سكان المناطق اقتصاديا واجتماعيا.**

٢- **ضمان الحرية الفردية والمدنية للسكان.**

"وخـــلال الســـنوات المـــتلاحقة، فان القاسم المشترك لكافة السياسات الإسرائيلية كان مبدأ عدم الـــتدخل، أو الـــتدخل الأدنى في شؤون الحياة الداخلية للسكان، والسماح لهم بإدارة شؤونهم الذاتية فيما عدا تلك الشؤون التي يمكن أن تؤثر سلبياً على أمن إسرائيل".[٣]

وتستعرض المذكرة:

المناهج:

"مـــنذ بـــدء الإدارة العســـكرية الإسرائيلية فان النظام التعليمي استمر بالعمل حسب المعادلة التي كانـــت قائمة في كل منطقة. المنهاج الأردني في (يهودا والسامرة) والمنهاج المصري في قطاع غزة، وبالتالي فإن الإدارة الإسرائيلية لم تتدخل بأي شكل من الأشكال في النظام العربي السائد".[١]

---

[١] - نفس المرجع ، ص٢٣.

[٢] - **جميع مقتطفات المذكرة الإسرائيلية إلى منظمة اليونسكو مأخوذة من كتاب:**

"عبد الجواد صالح: **الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**، ص ٢٣، ٢٤ ، ٢٥".

[٣] - نفس المرجع، ص ٢٣.

الإدارة:

"تحققت إنجازات أساسية كمية ونوعية في المناطق (المدارة) منذ أن سيطرت إسرائيل عليها عام ١٩٦٧م، عاكسة التطور الاقتصادي المستمر في هذه المناطق من خلال التشغيل الكامل للعمال وزيادة الطلب على العمال المهرة".

الصفوف:

"لقــد زادت عدد غرف التدريس في كل المناطق، التي تدار من مختلف السلطات الإدارية، بنسبة (٧٢%) ما بين ١٩٦٧م– ٦٨ وبين ١٩٨٠م–٨١".

الطلبة:

لقد زاد عدد الطلبة بنسبة (٨٥%) مقارنة بزيادة سكانية لا تزيد عن (٢٣%)".

المعلمون:

"في الفترة ما بين ١٩٦٧م–٦٨ زاد عدد المعلمين بنسبة (٨٢%)".

فمــن هنا يجب أن تثير المذكرة التي رفعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى اليونسكو رداً على مذكــرة الاحتجاج الفلسطينية، قلق كل إنسان يهمه مستقبل الإنسان العربي فوق الأرض الفلسطينية، إذ إن تشــويه الحقائق وتغييرها رأسا على عقب، وإظهار ذلك وتقديمه لأبرز المؤسسات العالمية والدولية التــي تهــتم بالــثقافة والعلوم، دون أي نوع من الخجل والحياء أو الخوف أو احترام وتقدير لمشاعر الكــرامة الإنسانية وعقول اللذين يمثلون بلادهم، والذين لا بد وأن اطلعوا على بعض الأمور التعليمية والثقافية في الأرض المحتلة، من خلال الصحف والمجلات والأخبار، التي تناقلت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[٢]

إن القضية الجوهرية التي تثيرها المذكرة الفلسطينية التي تم رفعها لمنظمة اليونسكو، تتبلور في أهمية وضع إستراتيجية واضحة وخطط عملية قادرة على إحباط وإفشال المخططات الصهيونية، التي ترمــي وتهــدف إلــى تدمــير المسيرة التربوية والثقافية الفلسطينية، بجميع مؤسساتها في الأراضي الفلســطينية المحــتلة وعمودهــا المركزي الإنسان الفلسطيني، وذلك من اجل إنقاذ الأجيال الفلسطينية الصــاعدة، ومــن أجل المحافظة على التراث الفلسطيني والثقافة الفلسطينية، حيث أن هذا هو التحدي

---

١ - نفس المرجع، ص ٢٣.

٢ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص١٤.

الحقيقـــي الذي يجب أن يعرف كل إنسان فلسطيني كيفية التعامل معه، ومن أجل أن يعرف كيف يدير دفة الصراع مع العدو الصهيوني الذي جاء من أجل القضاء عليه بحربه الثقافية والوطنية.[1] *

ثالـــثاً: إجـــراءات ســـلطات الاحتلال الإسرائيلية وتطبيقاتها في مجال التربية والتعليم:

بعـــد حـــرب حزيـــران عام ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية مباشرة الأمر العسكري رقم (٢) والمـــتعلق بتولـــي الجيش الإسرائيلي للسلطة والقضاء في الضفة الغربية[2]، وتنص الفقرة الثانية منه علـــى أن القوانيـــن التـــي كانت قائمة في المنطقة تظل نافذة المفعول بالقدر الذي تتعارض فيه مع هذا المنشـــور أو أي منشور أو أمر يصدر عنه أو تتعارض مع التغيرات الناجمة عن احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للمنطقة.[3]

ومـــن هنا نستنتج بأن هذا الأمر العسكري وهذا الإجراء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أمـــن لإســـرائيل كـــل ما تريد، ومن ثم إعطاء الغطاء القانوني لإسرائيل كي تمارس سياستها دون أن تتحمل أية عواقب ونتائج، فمن هنا فان سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تقدم على بسط وتطبيق القوانين الإســـرائيلية علـــى الضـــفة الغربـــية وبقـــية المناطق الأخرى، الأمر الذي يعادل الضم لبقية المناطق وســـكانها، ولكـــنهم عـــندما يقوموا بتشريع قوانين وأنظمة جديدة لهذه المناطق، فان سلطات الاحتلال الإســـرائيلي تلجـــأ بلا شك إلى المخادعة بحيث تكون هذه القوانين والأنظمة تصب في خدمة مصالح الـــيهود وخدمتهم، وذلك عن طريق قيام سلطات الاحتلال بتشريع القوانين التي ترغب بها فقط سلطات الاحـــتلال باعتبارها تعديلات في إطار القانون الأردني نفسه، وبهذه الطريقة تتجنب المواقف المحرجة ويحققـــون فـــي الوقـــت نفسه مرادهم وهدفهم من وراء ذلك، وبناء على ذلك فقد قام الحاكم العسكري الإســـرائيلي عـــند توليه سلطة وزير التربية والتعليم الأردني بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧م بموجـــب الأمـــر العســـكري رقـــم (٩١) بـــتفويض السلطة إلى ضابط الجيش الإسرائيلي، مع كامل

---

[1] – نفس المرجع، ص ١٩.

* أنظر **الملحق رقم (٦)**: نص المذكرة الفلسطينية إلى منظمة اليونسكو.

[2] – رجـــا شـــحادة وجوناثـــان كتاب: **الضفة الغربية وحكم القانون**. ترجمة وديع خوري، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص١٨.

[3] – جوناثان كتاب: **تحليل للأمر العسكري**. **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٧، ١٩٨٢، ص١٥٤.

الصـــلاحيات بممارســـته مهمـــات وزير التربية والتعليم حسب القوانين المنصوص عليها في القوانين الأردنية، ومنحه الصلاحيات بإدخال كل ما يراه مناسباً من التعديلات على هذه القوانين.(1)

ومـــن هنا نلاحظ بان هذا الإجراء بالعمل تحت غطاء وستار القوانين والأنظمة الأردنية السابقة التي كانت مطبقة ومتبعة في الضفة الغربية قبل الاحتلال، قد أدى إلى خلق ثنائية في التعليم في الضفة الغريــبة ممـــا أدى إلـــى فقدانـــه توازنه واندفاعه وتطوره، فقد أبقى الاحتلال الإسرائيلي على البنية والهيكلــية التعليمية الأردنية السابقة التي كانت معتمدة في الضفة الغربية قبل احتلالها(2)، بينما وضعت المـــدارس والميزانيات ومجريات الأمور جميعها تحت أمر ويد وسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومـــن هـــذا المنطلق فان الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية قد استمروا في التقدم لامتحانات شهادة الدراســـة الـــثانوية العامة الأردنية(3)، وقد حدد مركز في مدينة نابلس من أجل إدارة هذه الامتحانات، كمـــا أتـــبع نفس الأسلوب فيما يتعلق بقطاع غزة، وقد استمر المعلمون الذين عينوا في مدارس الضفة الغربـــية قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية يتقاضون رواتبهم من وزارة التربية والتعلية الأردنية فـــي عمـــان، بينما المعلمون الذين تم تعينهم في مدارس الضفة الغربية بعد احتلالها، فكانوا يتقاضون رواتـــبهم من مخصصات وزارة الدفاع للمناطق المحتلة، وكان هؤلاء من صغار المعلمين الذين كانت تترتـــب عليهم مسؤولية إعالة عائلاتهم، وهنا كان هؤلاء المعلمين يقعون تحت ضغط مالي كبير بسبب انخفـــاض القـــيمة الشرائية للعملة الإسرائيلية، خاصة وأن رواتب المعلمين الفلسطينيين كانت مرتبطة بســـلم ارتفـــاع الأســـعار كما هو الحال بالنسبة إلى المعلمين الإسرائيليين الذين يعملون في المدارس الإسرائيلية.(4)

وبعـــد قـــيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار الأوامر العسكرية، كانت الخطوات الإجرائية الأولـــى التـــي أقدمـــت علـــيها هي من النوع الإداري وذلك بهدف إحكام السيطرة على كافة النواحي والمؤسســـات في الضفة الغربية ومن ضمنها التربية والتعليم، وبناء على ذلك فقد قامت بتقسيم الضفة الغربـــية إلـــى إدارات تـــربوية، يرئس كل منها موظف عربي يكون مسؤولاً أمام الضابط في الجيش الإســـرائيلي الذي تعود إليه صلاحيات وزير التربية بالتفويض، وكان يعرف هذا الضابط في الأوامر

---

1 – نفس المرجع، ص ١٥٤.

2 – جماعـــة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين: **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية- بحث الأوضاع الحياتية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص١٤٦.

3 – خولـــة شخشـــير صـــبري: **تقيـــيم المناهج التعليمية الحديثة في فلسطين**. منتدى أبحاث السياسات الإجتماعية والإقتصادية في فلسطين، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٣، ص٥.

4 – منير بشور: **التربية والتعليم في فلسطين**. مرجع سبق ذكره ، ص١٣٢.

والـتوجهات العسكرية بالضابط المشرف، أي الضابط الذي كان يشرف على أمور التربية والتعليم، أو الحاكم العسكري المختص بالشؤون التربوية، وكان كل أمر له علاقة بالتربية والتعليم لا يحل أو يوافق عليه أو يتم إلا بموافقة هذا الضابط المشرف.[1]

ولا بـد لنا في هذا الصدد بأن نعطي بعض الأمثلة البسيطة التي تؤكد للجميع وتوضح سياسة سلطات الاحـتلال الإسـرائيلي بقـيادة الضابط المشرف في مجال التربية والتعليم، وهذه الأمثلة مأخوذة من ميدانيـن رئيسـيين، حيـث الأول متعلق بالتعديلات الجارية على الكتب المدرسية وعلى كل ما يتعلق بمضـمون التعلـيم، والمـيدان الثانـي مـتعلق بسياسة القمع والردع التي مارستها سلطات الاحتلال الإسـرائيلي بقمـع كل الأنشطة والتحركات التي كانت تعتبرها السلطات الإسرائيلية منافية لمصالحها وضـدها، كمـا يحدث في مجال التعليم العالي الفلسطيني، حيث يتخرج من التوجيهي سنوياً ما يقارب (١١٠٠٠) طالباً وطالبة، تستوعب منهم الجامعات الفلسطينية فقط (٢٥٧٥) طالباً وطالبة.[2]

الميدان الأول:

أ. التعديلات الإسرائيلية على مضمون المناهج:

دعـا وزيـر الدفاع الإسرائيلي في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م إلى اجتماعين في ١٣/١٠/١٩٦٧م و ٢٦/١٠/١٩٦٧م للـنظر فـي مناهج التعليم العربي في القدس والضفة الغربية، أسفر عن وجـوب تطبـيق المناهج الإسرائيلية في القدس، وحذف وتعديل مناهج الضفة الغربية وقطاع غزة بما يـتفق وأهـداف إسرائيل[3]، ومن أجل تربية العرب تربية تهدف إلى ولاءهم لدولة لإسرائيل والشعب اليهودي، واثبات أحقيتهم في فلسطين.[4]

ففـي أواخـر شهر تموز عام ١٩٦٧م، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن قرارها بإلغاء المـناهج والكتـب المدرسـية الصـادرة عن وزارة التربية والتعليم الأردنية، والتي كانت تدرس في المـدارس الأردنـية الرسـمية والأهلية والخاصة، والتابعة لوكالة الغوث الدولية، وذلك بحجة أن هذه

---

١ – نفس المرجع، ص١٣٢.

٢ – خليل محشي: **أوضاع التعليم العالي العربي في الأرض المحتلة وأسس تطويره ودعمه**. جامعة بير زيت، ١٩٧٨م، ص ٢٣.

٣ – إحسـان عطـية وآخـرون: **التعليم في القدس بيت لحم أريحا حقائق وأرقام**. نشرة احصائية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٧م، ص ٦.

٤ – صالح عبدالله سرية: **تعليم العرب في إسرائيل**. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣م، ص٨٢.

المناهج والكتب تثبت أن الأطفال اللاجئين يشربون الكراهية لإسرائيل، وبناء عليه أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في التاسع من آب عام ١٩٦٧ قراراً عسكرياً يقضي بمنع استعمال (٧٨) كتاباً مدرسياً في مدارس الضفة الغربية من أصل (١٢١) كتاباً مقرراً من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية.[١]

فقد أحدث الإسرائيليون تغييرات أساسية في المناهج والكتب المدرسية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم الأردنية حيث أنه في ٢٩ آب ١٩٦٧م منعت إسرائيل عرب الضفة الغربية من استعمال (٧٨) كتاباً مقرراً، ومن ثم أعادت طباعة (٥٩) كتاباً منها بعد أن حذفت كل ما يشير إلى التراث العربي، وذلك بهدف إزالة المواد التعليمية العربية ذات المحتوى القومي والوطني، وكذلك الأمر حرمانهم من دراسة كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.[٢]

لقد أثرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجمل العملية التعليمية والتربوية الفلسطينية، من خلال الاستيلاء والهيمنة على إدارة النظام التعليمي الفلسطيني وعملية تمويله بالأموال والاحتياجات اللازمة، فرغم إبقاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي ارتباط التعليم في الضفة الغربية بالنظام الأردني، إلا أنه قامت بتدخل كبير وبشكل واسع في مضمون المناهج الدراسية من أجل شطب كل ما هو فلسطيني وكل ما يمت بصلة لفلسطين.[٣]

فقد اعتمدت الإستراتيجية التربوية الإسرائيلية على تزييف الحقائق والتاريخ العربي، وأخذت بتمثيله ووصفه على أنه سلسلة من الانقلابات وعمليات القتل والخصومات والقتل والسلب والنهب، وأخذت هذه الإستراتيجية بالمقابل على تعظيم التاريخ اليهودي وصبغه بالصبغة البراقة والمشرقة.[٤]

فعند حديثنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة التي تحدثت عن التعليم في الضفة الغربية تحت إشراف وكالة الغوث، إلى الصعوبات التي واجهتها الوكالة فيما يتعلق بقضية الكتب المدرسية التي كانت مقررة للتدريس في مدارس الضفة الغربية، ولجوء الوكالة إلى المجلس التنفيذي لليونسكو من أجل التغلب على الصعوبات، ففي عام ١٩٦٧ في شهر آب أي بعد حرب حزيران بشهرين قامت

---

١ – نجلاء نصير بشور: **تغيير المناهج المدرسية في الضفة الغربية للأردن بعد ١٩٦٧م.** <u>مجلة شؤون فلسطينية</u>، العدد ٣، ١٩٧١، ص ٢٢٩-٢٤١.

٢ – أحمد يوسف التل: **تطور نظام التعليم في الأردن ١٩٢١-١٩٨٩م مؤثرات وعوامل.** الطبعة الثانية، وزارة الثقافة والشباب، د.م ، ١٩٨٩، ص ١٣٩.

٣– نداء أبو عواد: **التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٤ – ١٩٩٩م.** الطبعة الأولى، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٣، ص١.

٤ – شاكر مصطفى: **المعلم العربي والتعليم في الأرض المحتلة.** <u>مجلة شؤون فلسطينية</u>، ١٩٧٢، ص١٣٨.

سـلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أمراً يقضي بمنع استعمال (٧٨) كتاباً من أصل (١٢١) كتاباً، كانـت مقـررة للتدريس في المدارس الفلسطينية من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية، وقد أثار هذا الإجـراء بـدوره ردود فعـل عنـيفة مـن قبل المعلمين، حيث بدأت الإضرابات عن التعليم وإغلاق المدارس، الأمر الذي أدى بسلطات الاحتلال الإسرائيلي في نهاية الأمر إلى أن تعيد النظر في قرارها وتسـمح بإعادة طبع الكتب، والسماح بتدريس (٥٩) كتاباً مدرسياً من أصل (٧٨) كتاباً، ولكن ورغم قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعادة تدريس هذه الكتب في المدارس الفلسطينية، إلا أنها لم تسمح بذلك إلا بعد إدخال التعديلات التي أرادتها سلطات الاحتلال من تعديلها من حذف وتغيير وإدخال جديد تخدم مصالحها، وهذا بحجة أنها تحرض على كراهية إسرائيل.[١]

فقـد تحـدث موشـيه ديـان رئـيس الوزراء الإسرائيلي السابق في كتابه **(قصة حياتي)** باللغة الإنجلـيزية، بأنـه يفضل الابتعاد وعدم التدخل في الحياة الخاصة والاجتماعية والدينية للسكان العرب الخاضـعين لسـيطرة الاحتلال الإسرائيلي، لما لعدم هذا التدخل من مصلحة في العلاقات الإسرائيلية العربـية من جهة، أما من الناحية الأخرى فموقف إسرائيل الدولي أمام العالم، والأهم من ذلك بالنسبة إليه فهو الأمن الإسرائيلي بحد ذاته.[٢]

ومـن هـنا لا بد من طرح السؤال التالي والهام ألا وهو: " إلى أي حد التزم الإسرائيليون بهذه السياسـة فـي مـيدان التربية الفلسطينية وفي المدارس الفلسطينية، وهل أبقى الإسرائيليون والاحتلال الإسـرائيلي علـى مسـيرتنا الـتربوية وثوبها التربوي الخاص بالعملية التربوية الفلسطينية والسكان الفلسـطينيين، أم أن الاحـتلال الإسـرائيلي قـد أخـذ يقص بمقص الاحتلال ثوب المسيرة التربوية الفلسـطينية ومحاولـة تفصـيل ثـوب تربوي جديدي، يتناسب والسياسة الاحتلالية ومفاهيمه وأهدافه الاحتلالية".

فمـنذ عـام ١٩٦٧م عمـدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى تغيير المعالم الجغرافية والاقتصادية والأنظمة والقوانين، بما يتناسب والسياسة والأهداف الصهيونية التي أرادت من خلالهـا طمـس هوية الشعب الفلسطيني، حتى وصل الأمر والحال بسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى مسـتوى العبث بالمؤسسات التعليمية، حيث قامت بداية بتعيين ضباط للتربية والتعليم في الضفة الغربية يرتبطون مباشرة بالإدارة العسكرية الإسرائيلية، ومن ثم قيامها بعملية تمشيط للمناهج الأردنية المطبقة في القدس واستبدالها بمناهج إسرائيلية.[٣]

---

[١] – نجلاء نصير بشور: مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٩.

[٢] –أحمد فهيم جبر: **دراسات تربوية في الوطن المحتل**، مرجع سبق ذكره، ص٨.

[٣] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٤٦.

وقــد برز التدخل الكبير والواضح في شؤون المناهج المطبقة في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربــية أكــثر مــا يكون في الخرائط الجغرافية، وفي كتب اللغة العربية والاجتماعيات، واستصدار قــرارات بطمــس اســم فلســطين مــن الخرائط [1]، حيث منع استخدام الخرائط المكتوب عليها اسم فلســطين[2]، كما وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بحذف عبارات معينة وقصائد شــعرية فــيها أي ذكر لاسم فلسطين، وأي عبارات وقصائد تشير إلى كفاح وتضحية الفلسطينيين[3]، وفيما بعد أخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصدر بين الحين والآخر قوائم بالكتب المدرسية والثقافية الممــنوعة[4]، ومــنها على سبيل المثال كتاب منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجوده في المدارس الفلسطينية ومكتباتها هو: (**تربية الأولاد في الإسلام لعبدالله علوان**) [5]، حيث كان مجموعها أكثر من ألــف وخمســماية كــتاب، وتــم كذلك حذف كل ما لا يتناسب وسياسة الاحتلال الإسرائيلي التوسعية ومصــالحه بكافة أشكالها وأنواعها من جميع الأطالس والكتب المدرسية، وكتب المطالعة وكتب المواد الاجتماعية، وكل ما يمكن أن ينمي الاتجاهات القومية والوطنية لدى أبناء الشعب الفلسطيني.[6]

فمن الواضح بان الاحتلال الإسرائيلي بسياسته التي اتبعها في المجال التربوي للمسيرة التربوية الفلســطينية فــي الضــفة الغربية، لم يقف فقط موقف المحايد وعدم التدخل في مسألة التربية والتعليم للشعب الفلسطيني، إنما وقف موقف المتدخل بإتباع أساليبه المختلفة.

ب. أسلوب الحذف والإلغاء:

قــام الاحــتلال الإســرائيلي مــنذ احــتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، بإخضاع جمع الكتب والمصــادر التــي يستقي منها الطلاب الفلسطينيين في الضفة الغربية العلم والتربية للرقابة الإسرائيلية الشــديدة، فحذفــت منها ما شاءت، وسحبت من المكتبات المدرسية ما أرادت، وقد يتبادر لذهن القارئ فــي البداية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد اقتصرت على قص وشطب بعض العبارات أو الألفاظ التي ربما تهاجم اليهود أو تمس إسرائيل ولم يتعدى الأمر أكثر من ذلك.[7]

---

١ - **أنظر الملحق رقم (٧)**: خرائط فلسطين.

٢ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٣ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٤ - مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٥ - مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٦ - خولة شخشير صبري: مرجع سبق ذكره، ص٥.

٧ - أحمد فهيم جبر: مرجع سبق ذكره ، ص٨.

ولـم تقـف سياسـة الاحـتلال الإسرائيلي عند هذا الحد، بل أبعد من ذلك، حيث منعت تداول الأطـالس التـي تذكر مجرد اسم فلسطين وعدم الإشارة خلاله إلى اسم إسرائيل، ولا بد هنا من ذكر بعـض الأمثلة على سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المناهج المطبقة في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وأهمها:

- استبدال اسم السهل الساحلي الفلسطيني بالسهل الساحلي الإسرائيلي.
- إسقاط اسم فلسطين من مجموعة دول بلاد الشام واستبدلت اسم فلسطين باسم إسرائيل.[١]
- شـطب اسـم فلسطين عن جميع الخرائط الجغرافية المستخدمة في الكتب المدرسية واستبدالها باسم إسرائيل.
- شطب أية عبارة وأية كلمة اسمها قضية فلسطين من الكتب المدرسية.[٢]
- شـطب نسـب بعـض المفكرين إلى وطنهم وبلدهم فلسطين واستبدال نسبه إلى مكان ولادته وإقامته.
- حذف كل ما يتعلق بالصمود الفلسطيني والارتباط بالأرض، كما يلاحظ ما قامت به من حذف في قصيدة الشاعر الفلسطيني توفيق زياد والتي هي بعنوان **(هنا باقون)**.[٣]
- شطب أي ذكر لقرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية.
- شطب أي معلومات تتطرق للاجئين الفلسطينيين وظروف تهجيرهم وطردهم من أراضيهم.
- استبدال شمال فلسطين بشمال إسرائيل.
- مـنع تـداول أي كـتاب عـن الوطن العربي والمجتمع العربي وأي كتاب فيه ذكر لفلسطين وقضيته.
- شطب جميع قرارات المؤتمرات العالمية والدولية التي تؤيد حق الشعب الفلسطيني.
- منع أي كتاب يتحدث حول نضوب مياه نهر الأردن وحذفها من الكتب المدرسية.
- مـنع الكتـب التـي تتحدث عن آثار البترول السياسة ودعم الحق العربي وحذفها من الكتب المدرسية.
- حـذف جمـيع المعلومات التي تتحدث عن مقومات القومية العربية والنهضة العربية الحديثة، حتى وإن لم تتعرض للصهيونية والخطر الصهيوني.[٤]

---

[١] – مقابلة مع عمر عنبر: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[٢] – مقابلة مع حسن سالم: مدير مدرسة مخيم دير عمار، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[٣] – عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

[٤] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

- ومـــن النماذج الأخرى التي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتغييرها وحذفها في المناهج التي تدرس في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، شطب موضوع **(المخيمات)** من كتاب المجـــتمع العربي الذي كان مقررا للصفين الثالث الثانوي (التوجيهي) بفرعيه العلمي والأدبي، حيث كان يتناول هذا الموضوع أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وغير العربية المضـــيفة لأبناء الشعب العربي الفلسطيني، الذي تم اقتلاعه من أرضه وتشريده في شتى أنحاء العـــالم، وكذلـــك تـــناول المشكلات التي كان يعانيها اللاجئون الفلسطينيون، سواءً كانت هذه المشاكل سكنية أو إعاشة أو صحية أو نفسية، هذا الموضوع الذي كتب بطريقة محضة، حيث كانت تشعر العالم بفداحة الظلم الذي وقع بالشعب الفلسطيني، وتجعل الإنسان أينما وجد يعيش مأســـاة هـــذا الشـــعب، ممـــا حدا في نهاية الأمر بسلطات الاحتلال الإسرائيلي نتيجة لسياسته العنجهـــية إلى حذف هذا الموضوع من هذا الكتاب بكامله[1]، وان تساءلنا لماذا أقدمت سلطات الاحـــتلال الإســـرائيلي على مثل هذا العمل، فان الجواب واضح للجميع ألا وهو أن إسرائيل تـــريد مـــن الطلاب الفلسطينيين أينما كانوا ووجدوا بأن ينسوا هذا الأمر بكامله، أو أن تبقي أحاسيسهم غامضة أمام العالم وبعيدة عن الحقائق الموضوعية.

كمـــا وأن إســـرائيل قد أخذت في سياستها وحسبانها حذف وشطب وتغيير كل ما يساعد الطالب الفلســـطيني علـــى الاعـــتزاز بتاريخه وبانتمائه إلى حضارته ووطنه، وكل ما يدخل إلى قلب الطالب الفلســـطيني الرغـــبة فـــي الدفـــاع عن وطنه، باعتبار كل هذه الأمور- كما أسمته سلطات الاحتلال الإســـرائيلي- تحـــرض علـــى كراهية إسرائيل، ومن أبسط الأمثلة كذلك على التغييرات التي أجرتها ســـلطات الاحـــتلال فـــي المناهج الدراسية وفي الكلمات والفقرات التي اعتبرتها تحرض على كراهية إســـرائيل كلمة **(الوطن العربي)**، حيث حذفت واستبدلت بكلمة **(البلاد العربية)**، وقد قامت بحذف جميع الجمـــل المتعلقة بالاحتلال الاستعماري ومقاومة العرب للصليبيين، وكذلك حذف عبارات دفاع صلاح الديـــن الأيوبـــي عن فلسطين، وقامت باستبدال السؤال **(أين يقع قبر صلاح الدين)** بالسؤال **(أين يقع الـــبحر الأبيض المتوسط)**، وقامت باستبدال العبارة **(دافع أجدادنا عن القيم الخلقية وسنحافظ عليها كذلك)** واستبدلت عبارة **(الوطنية أن تعمل لا أن تقول)** فقد استبدلت هذه العبارة بـــ **(العزم أن تعمل لا أن تقول)** وكذلك **(حافظ على وطنك فان من لا وطن له لا كرامة له)** فقد استبدلت بعبارة **(حافظ على صحتك فان من لا صحة له لا عقل له)**، وجملة **(كم رجل قدم نفسه فداء لوطنه)** بـــ **(كم رجلا تسرع فـــي كلامه فندم)**، وجملة **(المجاهدون في سبيل الوطن مخلدون)** بـــ **(المتمسكون بحبل الله فائزون)**،

[1] -أحمد فهيم جبر: مرجع سبق ذكره، ص٩.

وجملـــة (هــؤلاء الجـنود هم الذين أنقذوا الوطن) بـــ (هؤلاء الأصنام هم الذين عبدهم الأصنام في جاهليتهم).[1]

ونســـتدل من هذه التعديلات في المناهج الدراسية التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، لم تكن مجرد إزالة كراهية الطلاب العرب الفلسطينيين، وإنما هدفت إسرائيل من وراء ذلـــك إلى إزالة كل شعور عند الطالب الفلسطيني والعربي بالانتماء والاعتزاز الوطني، ورغم كل ذلك ومـــا يثبــت هذا الكلام، فإن هنالك العديد من الجمل والكلمات التي كانت حقاً بحاجة إلى حذف وتعديل في المناهج الدراسية، لم تقم إسرائيل بحذفها وتعديلها بالرغم من وضوح الخطأ فيها، وذلك لأنها تدخل إلـــى قلــب الطالب العربي الفلسطيني شعوراً منافياً لاعتزازه بوطنه واحترامه وحبه له، وهذا ما كان يـــدرس في الكتب المدرسية في المدارس الفلسطينية حتى عام ١٩٧٧م في مدارس الضفة الغربية بأن ليبيا مملكة تعتمد على رعاية الجمال كمورد للرزق.[2]

أمـــا فـــيما يتعلق بالكتب الممنوعة، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار قائمة بأسماء عـــدد كبـــير من الكتب أسمتها بالقائمة السوداء والبالغ عددها (١٢١٢) كتاباً مختلفاً، وكان هذا بموجب أنظمـــة الدفاع حالة الطوارئ لعام ١٩٤٥، تلك الأنظمة التي كان القادة الإسرائيليون يعتبرونها بالأمس عند صدورها بأنها أنظمة نازية.[3] *

كما أن أي شخص يريد التبرع بأي كتاب لأي مكتبة مدرسية كان يتم رفع كتاب رسمي من قبل المدرسة للموافقة عليه من قبل ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي.[4] *

---

[1] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

[2] - منير بشور: **التربية والتعليم في فلسطين**. مرجع سبق ذكره ، ص١٣٣.

[3] - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٢٩.

* **أنظـــر الملحق رقم (٨)**: كتب رسمية من ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي موجهة للمدارس الفلسطينية تمنع إقتناء الكتب في مكتبات المدارس.

[4] - **مقابلة مع داؤود دعمس**: مدير مدرسة، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

* **أنظر الملحق رقم (٩)**: كتب من قبل مدراء المدارس لضابط التربية والتعليم يطلبون فيها السماح بقبول كتب.تبرع بها اسخاص لمكتبة المدرسة.

ج. أسلوب فرض المناهج الإسرائيلية:

مــنذ أن قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتلال مدينة القدس وضمها إلى أراضى ما يسمى بدولـــة إســـرائيل، فقد مارست سياسةً تربوية جديدة من نوعها تجاه المدارس العربية في مدينة القدس الشــريف، تلــك السياسة التي أرادت منها أن تنسجم مع السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى ضم إسرائيل لمديــنة القــدس، لتصبح جزءً من أراض دولة إسرائيل، فلا شك بأن التدخل كان هنا تدخلاً من النوع المباشــر فــي هذه المدينة الفلسطينية، التي أراد بها الاحتلال الإسرائيلي أن يحرم الطلاب الفلسطينيين فــي مــدارس القدس المحتلة، من المناهج التربوية التي يتعلمها الطلبة الفلسطينيين في مدارس الضفة الغربية، وأراد من ناحية أخرى إجبار الطلبة الفلسطينيين في مدارس القدس على تعلم المناهج التربوية الإســرائيلية الخاصة باليهود أنفسهم[1]. وسوف نقوم بدراسة هذا الموضوع لاحقاً بالتفصيل من خلال هذه الدراسة.

الميدان الثاني – سياسة القمع والردع:

لقــد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ضمن سياساتها القمعية سياسة القمع والردع بحق العملــية التعليمــية والتربوية الفلسطينية، حيث مارست من ضمنها عملية الحذف والاستبدال والتغيير والتــبديل في نصوص الكتب المدرسية، وذلك من أجل تحقيق أهدافها التي كانت في نتيجتها تهدف إلى تركيع الشعب الفلسطيني، وسلخه عن أمته العربية، وخلع ونزع ما بداخله من شيم وقيم العز والعروبة والإبــاء تجــاه فلسطين ووطنه العربي، ومن أجل تدجينه لإبعاده عن تحقيق أهدافه السامية التي تتعلق بــتحرير وطــنه المغتصــب، فقــد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمع والردع تجاه الطلاب والمعلميــن والمــدارس والمناهج التعليمية، وحتى الموظفين الإداريين الذين يعملون في مجال التربية والتعليم.[2]

فقــد كانــت تمــارس بحقهــم السياسات القمعية التي تصيبهم أحياناً بالضرر الجسدي كالسجن والتوقــيف عــن العمل ومنع الانتقال من مدرسة إلى أخرى أو من منطقة بعيدة عن سكنه إلى منطقة قريــبة عليه، وكانت تصل الأمور في سياسة القمع إلى الاعتقال والضرب الجسدي للمعلمين والطلاب وكذلــك النفــي إلــى خــارج البلاد، ولا يستغرب أحد إذا قلنا بأن الأمور قد وصلت إلى حد التصفية الجســدية والقــتل، فهناك الكثير الكثير من المعلمين والطلبة الذين تم قتلهم وتصفيتهم على أيدي قوات

---

[1] – أحمد فهيم جبر: مرجع سبق ذكره، ص٩.

[2] – **أنظر الملحق رقم (١٠)**: قائمة بأسماء الطلبة والأساتذة الذين أعتقلوا عام ١٩٨٠-١٩٨١م.

الاحتلال الإسرائيلي، ولعل التاريخ وأنتم وكل إنسان شريف أكبر شاهد على ذلك[1]، حيث أن كثير من المعلميـــن الفلســـطينيين اضـــطر لترك العمل والسفر خارجا، كما حدث مع معلمي وكالة الغوث الذين كـــانوا يتقاضــــون رواتب زهيدة في البداية، فقد كان هدفهم الإغاثة مما اضطروا لترك العمل والهجرة لدول الخليج بحثاً عن مصدر رزق جديد وملائم.[2]

ولا نستغرب إن قلنا بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد مارست سياسة القمع والإرهاب والردع بحـــق المدارس كعملية إغلاقها، وإتلاف الوسائل والأجهزة التعليمية، وفرض الضرائب على المعلمين وتخفـــيض رواتبهم، وغيرها من الأمور التي سجلها التاريخ في سجل وصفحات الاحتلال الإسرائيلي السوداء تجاه الشعب الفلسطيني ومسيرته التربوية والتعليمية.

رابعاً: مشاكل تعليم الفلسطينيين تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي:

إن أي احـــتلال يعكـــس صـــورته ومـــا يمـــثله وما يحمله من مضامين، من خلال السياسات والممارســـات التـــي يقـــوم بممارســـتها على حرية الشعب المحتل، سواءً أكانت الحريات السياسية أم الاجتماعـــية أم الثقافية أم الاقتصادية، ومنها الحرية التعليمية لأبناء هذا الشعب الفلسطيني الذي ما زال مشـــرداً وضـــائعاً ومشـــتتاً في بقاع الأرض، في مشارقها ومغاربها، فممارسات السلطات الاحتلالية الإســـرائيلية بحـــق أبـــناء الشـــعب الفلسطيني واضحة للجميع، خاصة في المسيرة التربوية والتعليمية الفلســـطينية علـــى مدار أكثر من خمسين عاماً، والله أعلم إلى متى سوف تستمر، فمن المعروف بأن التعليم حق مقدس لكل إنسان، لا يحق المساس به أو حرمان أي إنسان منه، فهو حق منحه الله سبحانه وتعالى للبشرية جمعاء، ولكن الغرابة في قوة محتلة أتت واغتصبت هذه الأرض، وشردت هذا الشعب وحرمـــته من حقه الطبيعي في التعليم، التي يمارسها كل شعب من الشعوب حتى الاحتلال الإسرائيلي نفسه يوفر التعليم لأبناءه، فبأي حق يحرم أبناء الشعب الفلسطيني من حق التعليم، ويمارس ضده أبشع صور المضايقات وكل ما يتنافى مع القيم الأخلاقية والأدبية والإنسانية وحتى البشرية.[3]

وممـــا لا شـــك فـــيه بأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ قد زرع أخطـــاراً ومؤثـــرات جمـــة على المقومات الثقافية، وذلك بسبب الوسائل القمعية والسياسات العنجهية القاســـية التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، وقوانينه التعسفية والقمعية

---

١ – منير بشور: **التربية والتعليم في فلسطين.** مرجع سبق ذكره ، ص١٣٣.

٢ – نبـــيل أيوب بدران: **تطور المفهوم الإقتصادي الإجتماعي للتعليم لدى وكالة الغوث وتصور أولي لأهداف تخطيط تربوي للشعب الفلسطيني.** شؤون فلسطينية، العدد ٣، ١٩٧١م، ص ٢١٩–٢٢٨.

٣ – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

التي من أخطرها تحدي المجتمع العربي جميعه، وذلك عن طريق احتلال فلسطين وتشريد أبناء شعبه، ونـزع ملكية الأراضي وبناء المستوطنات عليها، في محيط عربي لا يعترف بالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، وكذلك تدخل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في نوعية ما يدرس للطلاب الفلسطينيين في مدارسهم الفلسطينية[1]، وعدم إقدام سلطات الاحتلال على اتخاذ أي إجراء عملي يهدف لتطوير التعليم العام القائم، لا بل قامت سلطات الاحتلال بمحاولة إفراغ التعليم الفلسطيني العام من محتواه ومضمونة ومحتواه الوطني والقومي، وكذلك قيامها بممارسة سياسة خبيثة وهي التضييق على الاقتصاد الفلسطيني، الذي أصبح بشكل تلقائي مرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى حد كبير، وذلك بهدف هجرة من يشاء من المواطنين الفلسطينيين المثقفين والعمال المهرة إلى خارج الأراضي الفلسطينية.[2]

وكان من أهم المشاكل التي واجهت تعليم أبناء الشعب الفلسطيني في ظل سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التعليم الفلسطيني العام، والتي عانى منها الفلسطينيون معاناة كبيرة، وكان لها خطورتها بالغة ما يلي:

أ. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلمين الفلسطينيين.

ب. عدم ملائمة المحتوى التعليمي لإنماء الشعب الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا.

ج. النقص في المباني المدرسية.

د. ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المناهج التعليمية.

هـ. النقص الكمي والنوعي في مؤسسات التعليم العالي.

وهنا لا بد لنا من أن نستعرض كل مشكلة على حده من أجل التعرف عليها بتعمق، لمعرفة إلى أي مدى كانت ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بشعة.

فمنذ بداية احتلال إسرائيل للضفة الغربية في ١٩٦٧/٦/٥م، بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ إجراءات وخطوات وممارسات عديدة ولا إنسانية بقدر ما تتصوره العقول البشرية، ضد الفلسطينيين وخاصة ما يتعلق بالعملية التعليمية، وفي كافة المجالات من أجل تحقيق أهدافها ومخططاتها السياسية التوسعية على حساب الحقوق العربية، فكانت سلطات الاحتلال تدرك منذ البداية ما للمعلم الفلسطيني من دور هام وبارز وأساسي في إفشال المخططات الإسرائيلية الصهيونية، فمن هنا انطلقت وتعمدت للممارسات التعسفية القمعية كالاعتقال والإبعاد والفصل من العمل، والنقل

---

[1] – **مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الارضي المحتلة.** المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد ٨٧، أيار ١٩٨٦م، ص ص ٥٧-٧٦.

[2] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

التعسفي والإقامة الجبرية والإحالة على التقاعد ووقف النشاطات التربوية المنهجية واللامنهجية، وذلك مــن أجــل إضــعاف العملية التعليمية الفلسطينية، وإضعاف عزيمة المعلم الفلسطيني الذي هو أساس العملية التعليمية، وذلك تمهيداً للقضاء على المسيرة التربوية التعليمية الفلسطينية على المدى البعيد.

فمــن هــنا فقد شعر المعلمون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بخطورة الممارسات التــي تقوم بممارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، من تغيير وحذف وشطب ومنع في المناهج التعليمــية التــي تــدرس فــي المــدارس الفلسطينية، فبادروا بما يمليه عليهم واجبهم الديني والوطني والأخلاقــي والتعليمــي والعلمــي والقومي، فقاموا **بإنشاء وتأسيس اتحاد المعلمين** الذي أصدر بيانه الأول، الــذي دعــا فيه لعدم التعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وإلى مقاطعة الطلاب للمدارس وعــدم التوجه لها إذا قامت سلطات الاحتلال بأي تغيير على المناهج التعليمية، ومن هنا فقد أبقى هذا الموقــف المــدارس الفلســطينية في الضفة الغربية مغلقة الأبواب يوم ١٩٦٧/٩/١٤م، وقام المعلمون الفلســطينيون باتخــاذ خطوة جريئة ألا وهي الإضراب عن التعليم، الأمر الذي أدى بسلطات الاحتلال الإسرائيلي بفقدانها صوابها نتيجة لهذه الخطوة وهذا الوضع، فما كان هنا من سلطات الاحتلال إلا أن ردت علــى خطــوة المعلميــن وقامت بالاعتقالات بين صفوف المعلمين الفلسطينيين والمسؤولين عن التربية.[١]

وهنا قام اتحاد المعلمين الفلسطينيين بناءً على تصرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار بيانه الثانــي، الــذي دعــا فــيه المعلميــن الفلسطينيين إلى مواصلة الإضراب حتى تقوم سلطات الاحتلال الإســرائيلي بالــتراجع عن خطواتها وقرارها بتغيير المناهج التعليمية، ولكن دون فائدة فقد استمرت الســلطات الإسرائيلية بحملتها الاعتقالية الواسعة التي شملت المعلمين والطلاب والمسؤولين التربويين، ولكــن وفــي نهايــة المطــاف وافق المعلمون الفلسطينيون على إعادة فتح المدارس، ولكن بالشروط التالية:[٢]

١- إفــراج ســلطات الاحــتلال الإسرائيلي عن جميع المعلمين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم.
٢- عدم الاستغناء عن خدمات أي معلم فلسطيني أو أي موظف.
٣- أن لا يطلــب مــن المعلــم الفلســطيني تعبئة استمارات عمل من شأنها أن تمس بحقوقهم في الخدمة في الحكومة الأردنية.
٤- أن تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تطبيق الأنظمة والقوانين الأردنية.

---

١ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

٢ - نفس المرجع، ص١٢٧.

ومن المعروف للجميع بأن هذا الحق هو حق من الحقوق الشرعية التي ضمنته لهم المواثيق الدولية، فلا يجوز لسلطات الاحتلال الإسرائيلي أن تقوم في يوم من الأيام، ولا في لحظة من اللحظات بأي إجراء يتعارض مع السيادة القانونية للدولة صاحبة الإقليم، أو أن تجبر سكان المناطق المحتلة على الولاء لها.

أ. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلمين الفلسطينيين في عهد الاحتلال:

أن الوضع المعيشي للمعلمين الفلسطينيين مرتبط ارتباطا وثيقاً بالوضع العام للعملية التعليمية والتربوية، ومما لا شك فيه بما أن العملية التعليمية الفلسطينية قد عانت معاناةً كبيرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومورست ضدها سياسة قمعية ورادعة، فمن الطبيعي أن يمارس ضد المعلمين الفلسطينيين سياسة قمعية وقاسية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ربما أنه من أخطر ما واجه التعليم المدرسي والعملية التعليمية في عهد الاحتلال الإسرائيلي هو الوضع المعيشي والاقتصادي للمعلمين الفلسطينيين، فقد أدى تدهور أوضاعهم الاقتصادية ورواتبهم المتدنية جداً، وعدم توفر فرص تساعد في تحسين أحوالهم المعيشية، خاصة في مواجهة الغلاء الفاحش الذي تعيشه المنطقة، وخاصة المناطق التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية كونها مرتبطة اقتصاديا بالاقتصاد الإسرائيلي، كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى هجرة أعداداً كبيرة من المعلمين الفلسطينيين، الذين كانوا يعملون بالمدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي[1]، حيث هاجر جزء كبير منهم بسبب سوء الوضع المعيشي لدول الخليج، للتغلب على الحياة الصعبة والمعيشة الغالية، التي لم يستطيعوا من مقاومتها ومجابهتها في ظل الغلاء الفاحش في إطار التدني الكبير في الرواتب، فأراد المعلمون الفلسطينيون تحسين وضعهم المعيشي ومستواهم الاقتصادي وإعالة أسرهم قدر الإمكان.[2]

وإذا حاولنا أن نتفحص هذا الأمر في ظل هذه الظروف، والتعرف إلى مدى تأثيرها ونتائجها على الشعب الفلسطيني في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي، فان نتائجه وخيمة وضارة وكبيرة على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لأن هجرة المعلمين الفلسطينيين من أجل تحسين مستواهم المعيشي قد عملت على التقليل وإنقاص المعلمين الفلسطينيين من ذوي الخبرة والكفاية والمؤهلين علمياً، وأدت كذلك إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها العرب الفلسطينيين،

١ – مقابلة مع محمد راتب النوباني: معلم متقاعد، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

٢ – شاكر مصطفى: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٨.

وهذا ما أرادته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما تدفع بالمعلمين الفلسطينيين إلى العمل في غير التعليم بعد ساعات العمل الرسمي في المدرسة، وفي وظائف وأعمال أخرى غير التعليم، وذلك بهدف التقليل من الخبرة والكفاية التربوية والتعليمية للمعلمين الفلسطينيين، مما يجعلهم غير ملائمين للتعليم وغير مناسبين لذلك.[1]

كما أن سياسة السلطات الإسرائيلية قد ارتكزت تجاه المعلمين الفلسطينيين، على مبدأ يقوم على أساس أن كل معلم فلسطيني هو معادي لها، وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية كافة الطرق والسبل والوسائل، من أجل تضييق الخناق على المعلمين من أجل تعطيل فاعليته وتدني مستواه التعليمي والأكاديمي إلى الحد الأدنى، فقد تعرض المعلم الفلسطيني في الضفة الغربية إضافة إلى ما سبق ذكره للعديد من الممارسات الإسرائيلية القمعية الأخرى.

ب. إعادة تنظيم الإدارة التربوية على ضوء اعتبارات عسكرية:

كان الأمر والإجراء الطبيعي أن تتولى إدارة التعليم في الضفة الغربية إجراء وإعداد التشكيلات في الجهاز التعليمي، حسب احتياجات هذا الجهاز من المعلمين والإداريين والموظفين وغيرهم قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ١٩٦٧م، ولكن بعد الاحتلال أصبح الأمر مختلفاً تمام الاختلاف، وأصبح يخضع لسلطة الاحتلال ورغباته ولإرادة ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي التابع لقيادة الحاكم العسكري، وهذا الأمر ترتب عليه الكثير الكثير من النتائج أهمها:[2]

١. أن معظم المراكز التربوية والتعليمية والقيادية في جهاز التربية والتعليم قد امتلأت بموظفين وعناصر غير مؤهلة تربوياً وعلمياً.
٢. قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي نتيجة لهذا التغير إلى إبعاد الكفاءات العلمية والتربوية عن الضفة الغربية، بل من كل فلسطين وترحيلهم بالقوة إلى خارجها، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧م بإبعاد عدد كبير من المعلمين الفلسطينيين من القادة التربويين الفلسطينيين.
٣. عدم توزيع السلطات الإسرائيلية الممثلة بضابط التربية والتعليم الإسرائيلي للكفاءات والاحتياجات العلمية والتربوية توزيعاً فاعلاً وسليماً وصحيحاً، مما أدى هذا الأمر إلى

---

[1] - خليل محشي: **بعض ملامح الأوضاع التربوية في الأراضي الفلسطيني المحتلة منذ عام ١٩٦٣م.** مرجع سبق ذكره ، ص ١.

[2] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٧.

عكس نتائج سلبية على مستوى التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ عدد المعلمين الذين قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بنقلهم نقلاً تعسفياً وإجبارياً بعد استيلائها على جهاز التربية والتعليم أكثر من (٥٠٠) معلماً فلسطينياً.[١]

ومما لا شك فيه بان قضية الدوام المدرسي والأكاديمي قد بلغت أبعاداً خطيرة جداً بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن بعض المدارس لم تداوم دواماً منتظماً أكثر من ثلاثة أسابيع منتظمة خلال ثلاثة شهور، حيث كان هناك إضراب بين اليوم والآخر، وما له كذلك ارتباط وثيق بمشكلة عدم الانتظام الدراسي في المدارس هو إبعاد سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمدرسين الفلسطينيين عن الوطن المحتل، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ بإبعاد ثمانية وأربعون معلماً فلسطينياً من قطاع غزة، وقامت كذلك في نفس العام بقتل ستة معلمين فلسطينيين أثناء العدوان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية.[٢]

ومن هنا فقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الممارسات البشعة بحق المعلمين الفلسطينيين أهمها:

١. الإحالة الإجبارية على التقاعد:

لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى هذا الأسلوب من أجل إخراج المعلمين من العملية التعليمية الفلسطينية، عن طريق إحالتهم على التقاعد دون وجه حق وبدون أي إنذار مسبق[٣]، فمنذ أن مارس المعلمون الفلسطينيون حقهم الإنساني في الإضراب بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤م كباقي حقوق المعلمين الإنسانية في العالم، بهدف تحسين أوضاعهم وحياتهم المعيشية، والسلطات الإسرائيلية بلا شك تلاحق المعلمين الفلسطينيين والعمل على معاقبتهم والانتقام منهم بكافة الوسائل والأساليب، فقد قامت السلطات الإسرائيلية في بداية العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٢م بإحالة عدد كبير من المعلمين الفلسطينيين وبشكل إجباري وقسري إلى التقاعد دون طلب المعلمين لهذا التقاعد، ودون سابق إنذار من السلطات الإسرائيلية للمعلمين الفلسطينيين، دون بلوغ هؤلاء المعلمين الفلسطينيين المحالين إجبارياً على التقاعد السن القانوني الذي يؤهلهم لذلك[٤]، وكما هو معروف فان السلطات الإسرائيلية كانت

---

١ - نفس المرجع ، ص١٢٧.

٢ - موسى شحادة: **التعليم في قطاع غزة. شؤون فلسطينية**، ١٩٧٢م ، ص١٣٤.

٣ - **مقابلة مع عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٤ - **أنظر الملحق رقم (١١)**: قائمة بأسماء المعلمين الذين أحيلوا على التقاعد من قبل سلطات الإحتلال الاسرائيلي.

دائمـــاً تبحـــث عن ذريعة تقوم من خلالها بإفراغ جهاز التربية والتعليم الفلسطيني من كوادره وقياداته وكفاءاتـــه العلمية[١]، فقد بلغ عدد المعلمين الفلسطينيين الذين إحالتهم السلطات الإسرائيلية على التقاعد بشكل قسري من تاريخ ١/٩/١٩٨٢م ولغاية العام ١٩٨٥م (١٥٦) معلماً ومعلمة، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (٨)

المعلمين والمعلمات الذين أحالتهم السلطات الإسرائيلية على التقاعد بشكل قسري من ١/٩/١٩٨٢-١٩٨٥م

المحافظة / اللواء	١٩٨٢م	١٩٨٣م	١٩٨٤م	١٩٨٥م	
الخليل	١٥	٥	٢	١	
بيت لحم	٢٠	١	–	–	
القدس	–	–	–	–	
رام الله	١٥	٦	٢	–	
نابلس	١٧	٢	٤	–	
جنين	٢٦	٧	١	–	
طولكرم	٢٨	٢	–	–	
المجموع	١٢١	٢٤	١٠	١	١٥٦

المصدر: عبد القادر يوسف: تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

٢. فصل المعلمين الفلسطينيين التعسفي:

لجـــأت الســـلطات الإســـرائيلية لهذا الأسلوب للتخلص من المعلمين الفلسطينيين المؤهلين علمياً وتـــربوياً، وحملة الشهادات والمؤهلات العلمية، وكذلك القادة التربويين بعد أن عجزت وفشلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من النجاح في إلصاق التهم الموجه إليهم، وذلك عن طريق إنهاء خدمات موظفي الحكومة بشكل إجباري لأسباب مختلفة وواهية[٢]، وكذلك لجأت لسياسة توقيف المعلمين عن العمل مع حـــرمانهم مـــن رواتـــبهم الشهرية وعلاواتهم المستحقة خلال فترة توقيف المعلم عن عمله، فقد كانت الإجـــراءات التعســـفية الإسرائيلية بحق المعلمين الفلسطينيين مخالفة لقوانين الخدمة المدنية رقم (٢٢)

١ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٦.

٢ - مقابلة مع **محمد** راتب النوباني: معلم متقاعد، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

لسنة ١٩٦٦م[1]، ولجأت كذلك لأسلوب التقاعد مع المعلمين الفلسطينيين من أصحاب العقود السنوية، وكذلك توقيف أصحاب هؤلاء المعلمين الذين يعملون بالعقود السنوية عن العمل متى شاءت.[2]

فمثلا في لواء رام الله لوحده، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفصل عشرون معلماً في مطلع العام الدراسي ١٩٨٤م[3]، وغيرهم الكثير من المعلمين الفلسطينيين خاصة في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، حيث فصلت السلطات الإسرائيلية العديد من المعلمين الفلسطينيين بشكل تعسفي، فكانت عملية فصل المعلمين تتم دون إثبات تهمة معينة ضد معلم أو تقصير تربوي أو عدم قدرة المعلم على التدريس، بل لأسباب تدعي السلطات الإسرائيلية أنها أسباب أمنية[4]، وهي في حقيقتها أسباب وتهم واهية، يتم تلفيقها للمعلمين الفلسطينيين من أجل التخلص منهم.[5]

٣. تجميد الدرجات والعلاوات للمعلمين:

كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتعامل مع الكادر الوظيفي الذي ينظم حقوق المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية ودرجاتهم بمزاجية، حيث كانت تقوم بتجميد درجات المعلمين وترقياتهم لأسباب تدعي أنها سياسية، أو تحت حجج أمنية[6]، وكانت تتجاهل نظام الحوافز المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى إحباط وإخماد المعلمين الفلسطينيين وتقليل دافعيهم و همتهم للعمل.[7]

٤. نقل المعلمين التعسفي:

مارست سلطات الاحتلال سياسة نقل المعلمين الفلسطينيين من مكان إلى آخر دون أن يطلب المعلم النقل، وقد استخدمت أسلوب النقل التعسفي الإجباري كأسلوب عقابي بحق المعلمين الوطنيين،

---

[1] – وزارة التربية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجـز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

[2] – نفس المرجع، ص٤٢.

[3] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٨.

[4] – **مقابلة مع داوُد دعمس**: مدير مدرسة، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[5] – **أنظر الملحق رقم (١٢ أ،ج)**: المعلمون المفصولون من العمل خلال العام ١٩٨١م–١٩٨٢م–١٩٨٣م. **وملحق (١٢ ب)**: كتب أجبر فيها ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي معلمين فلسطينيين على طلب التقاعد.

[6] – **مقابلة مع عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[7] – وزارة التربية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجـز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

ولأســباب تدعـــي سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنها أمنية، فقد لجأت لنقل الكثير من مديري المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك المعلمين خاصة المتميزين وأصحاب الكفاءة منهم.[1]

فقــد قامت سلطات الاحتلال بنقلهم إلى أماكن بعيدة ونائية وصعبة المواصلات[2]، وذلك بهدف القضـــاء علـــى خـــبرتهم ودافعيتهم للعمل، وليعملوا في غير المراحل التي اكتسبوا الخبرة فيها، وبهذا الأســـلوب تكون سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد حرمت الطلاب الفلسطينيين من الاستفادة من المعلمين المتميزيـــن وأصحاب الكفاءة العلمية، مما ألحق الضرر بهم وخلق حالة من الإرباك والتوتر لكثرة ما كـــان يجـــري فيها من تنقلات وتغيرات في المعلمين، والتي بالطبع لم تكن لمصلحة المسيرة التربوية الفلســطينية ومصـــلحة المعلميـــن والطلـــبة، بل من أجل تعطيل المسيرة التربوية الفلسطينية، وإجبار المعلميـــن على تقديم استقالتهم، وهذه السياسة لم تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فترة معينة، وإنما طـــوال السنوات التي كانت فيها مسؤولة عن التعليم في فلسطين، وهذا مما لا مجال للشك فيه بأن هذا الأسلوب قد أدى في محصلته النهائية إلى التأثير على المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، مما أدى إلـــى تدنـــي المستوى التعليمي للطلبة الفلسطينيين وأثر سلباً على تحصيلهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.[3]

٥. استبعاد الخبرات والكفاءات التربوية:

أدت سياســـة ســـلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المعلمين الفلسطينيين إلى نقص كبير جداً، في أعـــداد المعلميـــن الفلســـطينيين العاملين في المدارس الفلسطينية وخاصة المعلمين المتخصصين، فقد تعمـــدت ســـلطات الاحـــتلال إلى تعيين معلمين من حملة الدبلوم المتوسط والتوجيهي للعمل كمعلمين، والحـــد من نسبة قبول المعلمين الجامعيين[4]، وهذا في نتيجته أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين صفوف الخريجيـــن الذين يحملون الشهادات الجامعية، وقد أدت السياسة الإسرائيلية بلا شك إلى تدنِ المستوى التعليمي في المدارس الفلسطينية وكذلك تدني مستوى الأداء للمعلمين.[5]

---

[1] – عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٦.

[2] – مقابلة مع **محمد راتب النوباني**: معلم متقاعد، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

[3] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣١.

[4] – مقابلة مع **محمد راتب النوباني**: معلم متقاعد ، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

[5] – وزارة التربـــية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

الإســرائيلي علـــى إبقاء المعلمين الفلسطينيين في كل فلسطين على عدم معرفة بها، وبعيدين عنها كل الـبعد، مما ساهم عملياً في تدني المستوى التعليمي للمعلمين وبالتالي الطلاب، وعملت كذلك على تدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمعلمين الفلسطينيين مثل: عدم توفير التأمين الصحي لهم ولعائلاتهم.[١]

ففـي عـام ١٩٦٦م أي قـبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية بعام واحد فقط، كان عدد المعلمين الذيـن يعملون في مدارس الضفة الغربية والشرقية الحكومية (٨٢١٠) معلماً ومعلمة، كون التعليم في الضـفة الغربية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الأردنية، فقد قامت الأردن في ذلك الوقت بعقد (٣٥) دورة للمعلمين والمعلمات، كانت تستمر الدورة من أسبوعين إلى ستة أسابيع، وقد اشترك في هذه الدورات (٨٥٧) معلماً و (٧٨٦) معلمة[٢]، وقد شملت هذه الدورات مواضيع الإدارة واللغة الإنجليزية والرياضـيات والتربـية الفنية والعلوم والقراءة الابتدائية واللغة العربية والمكتبات والموسيقى والتعليم المهنـي، وهـذا علـى عكس ما أصبح بعد عام ١٩٦٧ عندما أصبح التعليم في فلسطين تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي حيث حرم المعلمين من جميع هذه الدورات.[٣]

٧. نقل المعلمين الفلسطينيين وإبعادهم:

لقـد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة اعتقال المئات من المعلمين الفلسطينيين وكذلك المعلمـات الفلسـطينيات اللواتي لم يسلمن كذلك من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي البشعة، فقد قامت السـلطات الإسـرائيلية بعـد اعـتقال المعلمين الفلسطينيين واستدعائهم لدوائر المخابرات الإسرائيلي بالسـجن للعديد منهم، كما مكث العديد من المعلمين الفلسطينيين فترات مختلفة في السجون والمعتقلات الإسـرائيلية، تصـل إلـى ثـلاث سنوات وأكثر من ذلك من دون محاكم، ومن أمثال هؤلاء المعلمين الفلسطينيين الأبطال:[٤]

١- عمـر محمـود القاسـم الـذي أعـتقل في عام ١٩٦٧م وقضى سنوات طويلة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

٢- يوسـف حمد يوسف حماد الذي أعتقل في العام ١٩٦٩م وأمضى كذلك فترات طويلة في السجون الإسرائيلية.

---

١ - وزارة التربـية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

٢ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٢.

٣ - نفس المرجع ، ص١٣٢.

٤ - نفس المرجع ، ص١٢٨.

٣- رشـــيد عبد الحميد الذي أعتقل في العام ١٩٦٨م، وتم إبعاده إلى خارج فلسطين في نفس العام.

ومـــن المعلمين الفلسطينيين الذين قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإبعادهم من مراكز عملهم إلـــى خـــارج فلسطين أحمد محمود عقل الذي اعتقل عام ١٩٦٩م، وتم إبعاده إلى خارج فلسطين عام ١٩٧١م دون أيـــة محاكمة، كما أن هناك مئات المعلمين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم وإبعادهم في تلك الفـــترات، ولا بـــد هـــنا إلى الإشارة إلى ملاحظة هامة جداً وهي أن أي معلم كان يتم اعتقاله من قبل ســـلطات الاحـــتلال الإســـرائيلي، لا يســـمح له بـــالعودة للعمل كمدرس أو موظف في جهاز التربية والتعليم.(١)

كل هذه الأمور والسياسات التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات طويلة تجاه المعلمين الفلسطينيين، قد أدت إلى تدني وانخفاض المستوى التعليمي للمعلمين الفلسطينيين والطلبة الفلســـطينيين، وأدت كذلـــك إلـــى انتشـــار ظاهرة العمل الإضافي للمعلمين بعد ساعات الدوام والعمل الرســـمي في المدارس، وفي نتيجتها أدت إلى هجرة الكفاءات العلمية الفلسطينية المؤهلة علمياً وتربوياً إلى خارج فلسطين بحثاً عن الوظائف.(٢)

ج. أوضاع المعلمين الفلسطينيين المعيشية في عهد الاحتلال الإسرائيلي:

عانى المعلمون الفلسطينيون معاناة كبيرةً جداً وقاسية بعد احتلال الضفة الغربية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بسبب تدني رواتبهم التي أصبحوا يتقاضونها بعد احتلال الضفة الغربية ١٩٦٧م مـــن ســـلطات الاحـــتلال الإسرائيلي، فقد كان التدني في الرواتب لا يتناسب مع الارتفاع المتزايد في أسعار الحاجات الأساسية ومتطلبات الحياة في الضفة الغربية، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

فكـــان مـــا يتقاضاه المعلمون الفلسطينيون لا يكفي لتأمين ثلث المتطلبات الضرورية للحياة، مع العلـــم أن معدل ما كان يتقاضاه المعلم الإسرائيلي يزيد عن ضعف الراتب الذي يتقاضاه الفلسطيني في الضـــفة الغربـــية أن لم يكن أكثر، على الرغم من أن تكاليف الحياة في الضفة الغربية وداخل إسرائيل هـــي نفس التكاليف، وجميعهم يخضعون لنفس تأثيرات الارتفاع المستمرة في الأسعار، وها نحن نرى بأن الأجور بقيت نفسها بل هناك فرق شاسع في الرواتب ما بين المعلم الفلسطيني والمعلم الإسرائيلي، وهـــذا مـــا يثبـــت سياســـة التميـــيز العنصري والتفريق في المعاملة التي تمارسها سلطات الاحتلال

---

١ - وزارة التربـــية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

٢ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

الإسرائيلي في الضفة الغربية بحق المعلمين الفلسطينيين، وهذا أيضاً ما يتعارض ويتناقض مع مبادىء حقوق الإنسان الذي نص على ما يلي:

" لا يجوز أن يكون هناك تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانون الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء أكان ذلك البلد أم تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود ".[١]

ومما لا شك فيه بأن هذا التدني الفظيع في الراوتب التي كان يتقاضاها المعلمون الفلسطينيون من السلطات الإسرائيلية، والمعاناة التي عانوها على مدار سنوات طويلة منذ بداية الاحتلال، كان له آثاره السلبية على مهنة المعلم الفلسطيني وعلى المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية، وهذا ما أدى وأضطر ببعض المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية ممن توفرت لديهم الفرصة للبحث عن عمل إضافي، الذي كان في غالبيته لا يتناسب بشكل أو بآخر مع طبيعة المهنة التي كانت تتطلب التفرغ التام، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف بالأثر السلبي على المكانة الاجتماعية للمعلم الفلسطيني، وعلى مستوى التعليم الفلسطيني العام، وهذا ما كان على النقيض تماماً فيما يتعلق بالمعلم الإسرائيلي والعملية التعليمية الإسرائيلية.

وفيما يلي جدول يبين رواتب المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية لعام ١٩٨١م التي كانوا يتقاضونها حسب تصنيف درجاتهم المهنية:

جدول رقم (٩)

جدول يبين رواتب المعلمين في الضفة الغربية في نهاية شهر كانون ثاني/١٩٨١

الدرجة	الراتب بالشيكل
٩	١٨٦٠- ١٧٧٠
٨	٢٠١٠ - ١٩١٥
٧	٢١٤٠- ٢٠٦٠
٦	٢٣٠٠ - ٢٢٦٠
٥	٢٤٥٠ - ٢٣٥٠
٤	٢٦٤٥ - ٢٥١٧

المصدر: عبد الجواد صالح: الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة، ص٣٩.

---

١ – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٨.

فقــد بيــن كتاب Statistical Abstract of Israel الصادر في العام ١٩٧٧م في صفحته رقم (٧١٤) مــن خــلال جدول يبين فيه النسب المئوية للإنفاق العام للعائلات والسكان والأفراد، وبتحويل هــذه النســب إلــى السعر للحاجيات المختلفة في الضفة الغربية في ١٩٨١/٢/١٢م، وبإضافة بعض النســب المتواضــعة للســكن للموظفين المستأجرين، فان متوسط تكاليف العائلة الفلسطينية في الضفة الغربية ستكون كما يلي:

جدول رقم (١٠)

الرواتب التي يجب أن تكون عليها رواتب المعلمين في الضفة الغربية حسب تكاليف المعيشة للعام ١٩٨١م

عدد أفراد الأسرة	تكاليف المعيشة بالشيكل [1]
٣	٣٠٠٠ – ٣٢٠٠
٤	٣٨٠٠
٥	٤٥٠٠
٦	٥٣٠٠
٧	٦٢٠٠
٨	٧٠٠٠

المصدر: عبد الجواد صالح: الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة، ص٣٩.

وقــد ذكــر الكــتاب نفسه أن متوسط عدد أفراد العائلة الفلسطينية في الضفة الغربية هو (٦,٩) أفــراد، وبالتالــي فــان العائلة الفلسطينية حسب الجدول المذكور أعلاه تحتاج إلى (٦٠٠٠-٦١٠٠) شيكل.

فقــد كانــت ســلطات الاحــتلال الإسرائيلية دائما تقوم بعملية تبرير مماطلتها في زيادة رواتب المعلميــن الفلســطينيين فــي الضــفة الغربية، بأن المعلمين الفلسطينيين يتقاضون راتبين أحداهما من السلطات الإسرائيلية، والراتب الثاني من الحكومة الأردنية، وبهذا كانت نسبة المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين كانوا يتقاضون راتبين من الحكومة الأردنية ومن السلطات الإسرائيلية لم تتجاوز فقط (٢٥%) من مجموع المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهذا ما كانت ما تدعي به السلطات الإســرائيلية بعدم زيادة رواتب المعلمين الفلسطينيين، وها نحن رأينا حجة السلطات الإسرائيلية الواهية

[1] – الشــيكل: هو عبارة عن العملة النقدية الإسرائيلية التي يتم إستخدامها في داخل إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

الضعيفة[1]، فماذا بخصوص المعلمين الذين تم تعيينهم بعد الاحتلال، هل يتقاضون هؤلاء رواتب أيضا من الحكومة الأردنية.

كما أنه في تلك الفترة كان معظم المعلمين الفلسطينيين الذين يتقاضون راتبين قد تركـوا جهـاز التربية والتعليم في الضفة الغربية، بسبب كبر سنهم أو مـوتهم أو مرضـهم أو الفـصل أو التقاعـد الإجباري أو الاعتقال أو الإبعاد، ولا بد من الإشارة بأن المعلمين الذين كانوا يتقاضون راتبـين، فقـد كان الراتب الأول والثاني لا يسد حاجة المعلم بسبب غلاء المعيشة الباهظ وارتفاع الأسعار وكبر حجم الأسرة التي ينفق عليها المعلم الفلسطيني، وكذلك أنفاق هؤلاء المعلمين على أبنائهم الذين يتعلمون فـي الجامعات.

وهناك حقيقة أخرى خطيرة جداً لا بد من ذكرها، وهي أنه نتيجة لمماطلـة سـلطات الاحـتلال الإسرائيلي في زيادة وتحسين رواتب المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية، قد ساهمت بشكل كبيراً وفاعلاً في تحقيق هدف السلطات الإسرائيلية أولاً بالتأثير سلباً علـى المـسيرة التربويـة والتعليميـة الفلسطينية، فقد أدت قلة الرواتب وعدم تحسينها وزيادتها في ظل الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة في الضفة الغربية إلى إفراغ الضفة الغربية من أهلها، وكذلك ساهم هذا الأمر في تـسرب الكفـاءات العلمية والمؤهلة وحاملي الشهادات العلمية، وذلك من أجل التغلب على صـعوبة المعيـشة وارتفـاع الأسعار المتزايد، أدى ذلك في نهاية الأمر إلى التأثير سلباً على المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية بإفراغ الجهاز التعليمي من الكوادر الفلسطينية المختصة والمؤهلة، وهذا ما كان هدفاً رئيساً وأساسـياً تسعى السلطات الإسرائيلية لتحقيقه بشكل كبير.[2]

د. مقارنة بين رواتب المعلمين في إسرائيل والمعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية:

كانت دائماً سلطات الاحتلال الإسرائيلي تدعي زوراً وبهتاناً بأن المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية، يتلقون رواتباً مساوية لرواتب المعلمين الإسرائيليين وأحيانا أكثر منها، وكانـت تـدعي بـأن المعلمين الفلسطينيين يعملون ساعات عمل أقل من ساعات عمل المعلمين الإسرائيليين.

ومن باب المقارنة لتوضيح الصورة للجميع، فلا بد من ذكر بعض الأمثلة لإظهار مدى الفـرق بـين رواتب المعلمين الفلسطينيين والإسرائيليين، فمعلم يحمل شهادة دار معلمين أي دبلـوم، ولديـه خبـرة ثماني سنوات في إسرائيل يتقاضى راتب (٣٤٣٥) شيكل في العام ١٩٨١م، بينما معلم فلسطيني فـي

---

1 – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٩.

2 – **أنظر الملحق رقم (١٤)**: تقرير حول أوضاع المعلمين الفلسطينيين المهنية والمادية في الوطن المحتل.

وملحق (١٥ أ، ب) كتاب موجه لضابط التربية والتعليم الإسرائيلي حول رواتب المعلمين الفلسطينيين.

الضـــفة الغربـــية يحمل دبلوم دار معلمين ولديه كذلك خبرة ثماني سنوات يحصل على راتب (١٩٥٠) شيكل في العام ١٩٨١م، كما أن متوسط رواتب المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية في نهاية العام ١٩٨٣م هــو حوالي (١٣٠٠) شيكل، وهو في الحقيقة يقل عن نصف المتوسط الذي يتقاضاه المعلمون الإســرائيليون، ومن جهة ثانية فان هذا الراتب الضئيل يقل كثيراً عن المبلغ الضروري اللازم لتغطية الاحتــياجات الضـــرورية لعائلـــة مكونة من أربعة أفراد، إذ أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أصـــدرت فـــي نهايـــة شـــهر نيســـان من العام ١٩٨٣م بأن احتياجات العائلة هذه حوالي (٢٨٠٠٠) شيكل.[1]*

ومـــن أجـــل إظهـــار الفرق في الرواتب بين المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية والمعلمين الإسرائيليين للعام ١٩٨١م، نورد هذا الجدول بالمقارنة التالية:

جدول رقم (١١)

الفرق بين رواتب المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية والمعلمين الإسرائيليين للعام ١٩٨١م

الدرجة	الرواتب في الضفة الغربية بالشيقل	الرواتب في إسرائيل بالشيقل
١٠	١٧٧٠ – ١٦٤٠	٢٣٠٠ – ٢١٠٠
٩	١٨٦٠ – ١٧٨٠	٢٧٧٠ – ٢٤٤٠
٨	٢٠١٠ – ١٩١٥	٣٠٠٠ – ٢٨٠٠
٧	٢١٤٠ – ٢٠٦٠	٣٢٠٠ – ٣٠٠٠
٦	٢٣٠٠ – ٢٢٦٠	٣٣٥٠ – ٣٢٠٠
٥	٢٤٥٠ – ٢٣٥٠	٣٥٠٠ – ٣٣٥٠
٤	٢٦٥٠ – ٢٥١٧	٣٧٧٠ – ٣٥٥٠

المصدر: عبد الجواد صالح: الاحتلال الإسرائيلي المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

ر. المحتوى التعليمي وعدم ملاءمته للنمو الاقتصادي والاجتماعي:

مـــنذ أن وقعت الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، اختلفت وتغيرت القضـــايا والأمور التعليمية بما يتلاءم مع مصالح وأهداف الاحتلال الإسرائيلي، ولكن ومن المؤكد لو

---

[1] - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٤١.

* - **أنظر الملحق (١٥ ب)**: مقارنة بين رواتب المعلمين قي إسرائيل والضفة الغربية بالشيكل بتاريخ ١٩٨١/١/١م.

أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، لكانت الأمور اختلفت اختلافاً كلــياً، وسارت في طريقاً مغايراً لما أراده الاحتلال الإسرائيلي، وسارت في طريق الإصلاح التعليمي الشـــامل، الذي شمل المنطقة العربية بكاملها في أواخر عهد الستينات، وما زالت حتى اليوم، ولسارت ضمن خطط التنمية الشاملة التي اهتمت بكيفية تطوير العملية التعليمية وارتقت بها قدر الإمكان.

وما أود أن أشير له إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي استولت على التعليم الفلسطيني في الضـــفة الغربـــية، عملـــت على توجيه التعليم وخاصة التعليم المهني الفلسطيني بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل الإسرائيلي، من الأيدي العاملة الرخيصة شبه المهرة خاصة في مجال البناء.[1]

ومـــن أجل التأكيد فقط على السياسة الإسرائيلية تجاه المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية ليس فقـــط الأكاديمية وإنما كذلك المهنية، فخلال أعوام الاحتلال لم تفتح سلطات الاحتلال الإسرائيليْ سوى عـــدد محـــدود من المدارس المهنية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لم يتجاوز عددها عـــن خمـــس مـــدارس، فيما اتجهت في الوقت ذاته إلى إغلاق برامج التدريب الزراعي في كل من مدرســـة العروب في مدينة الخليل ومدرسة بيت حانون في قطاع غزة، وهذا لا شك بأنها كانت تهدف من وراءه لعملية تدمير البنية الاقتصادية الزراعية الفلسطينية.[2]

وممـــا لا شـــك فيه بأن بدايات الخلل في المحتوى التعليمي وبعده من ملاءمته لاحتياجات التنمية الاجتماعـــية والاقتصـــادية والتعليمـــية، حدثـــت بلا شك بعد هجرة المعلمين وبأعداد كبيرة جداً للدول العربـــية النفطية، وذلك هرباً من ظروف الاحتلال الإسرائيلي البغيض، وكذلك هرباً من تدني رواتبهم التي لم تكن حتى لتكفي حاجتهم للبقاء على قيد الحياة، لإيجاد فرص العمل الأفضل والرواتب الأعلى، وبحـــثا عن حرية القول والعمل، مما أدى إلى الركود في مستويات التعلم لدى جيل المتعلمين، ومن ثم حـــدوث خلـــل فـــي النظام التعليمي بكامله، وذلك من أجل خلق جو تعليمي ونفسي غير مريح وغير مشجع على تعليم خلاق ومستمر.

ومن أجل الإطلاع أكثر في هذه الناحية، فأود هنا الإشارة بشكل سريع مقارنة المحتوى التعليمي الابتدائـــي فـــي الضفة الغربية مع التعليم نفسه في الكيان الإسرائيلي، حيث نجد بأن مناهج التعليم في المرحلة الابتدائية في الضفة الغربية استمرت وبقيت كبنية نظرية، حتى أنها لم تكن تفي بغرضٍ تزويد

---

[1] – لميس أبو نحلة وأخريات: **نحو مساواة النوع الإجتماعي في المناطق الفلسطينية**: ملف علاقات النوع الاجتماعي. د.ن ، د.م ، د.س ، ص٦٦.

[2] – لميس أبو نحلة: **التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الإجتماعي**. د.ن ، د.م. د.س ، ص١٤.

الطـــلاب الفلســطينيين بالتعلــيم الأساسي الذي تتطلبه مقومات المواطنة الصالحة، ومراعاة الملاءمة لاحتياجات الأفراد والجماعات، حيث كان يخلو من التنويع ومن مباديء التدريب المهني، فكانت تخلو كذلـــك هــذه المدارس من الورش والمعدات والأجهزة اللازمة لممارسة الأعمال اليدوية والعملية، في الوقـــت الــذي كــنا نجد جميع هذه الأمور التعليمية الأكاديمية والمهنية في مدارس الكيان الإسرائيلي، حيث كانت تعج بهذه النشاطات والفعاليات التي يتطلبها ويحتاجها المجتمع المتطور.(١)

فكـــان هـــناك انعـــدام كامل في عملية الإرشاد والتوجيه المهني في المرحلة الثانوية في مدارس الضـــفة الغربـــية الواقعـــة تحـــت ســـيطرة الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان لا يقبل في التعليم المهني والزراعـــي إلا قلة قليلة، بينما الأمر على العكس تماماً في مدارس الكيان الإسرائيلي، حيث كان الأمر واضـــح كامل الوضوح في أجهزة التعليم الرسمية وغير الرسمية، ففي الوقت الذي اتجه فيه الاحتلال والكـــيان الإســـرائيلي قبل جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى تنويع التعليم الثانوي، وخلق ما أشبه بالثورة التكنولوجية في محتواه التعليمي وتوجهه التعليمي، وكذلك توجهه إلى تعميم العمل بالنظام الــثانوي الشامل (**Comprehensive**) فان إدارة التعليم في الضفة الغربية التي كانت خاضعة لسيطرة الاحـــتلال الإســـرائيلي لـــم تعط هذا الأمر أي اهتمام، وهكذا فقد بقي التعليم الثانوي بشكل عام تعليماً أكاديمـــياً مفرعاً إلى التعليم الأدبي والعلمي، حيث أنه لم يدخل أي تعديل على صيغة التعليم الثانوي في الضفة الغربية، لتكون مرحلة ختامية بحد ذاتها تدفع إلى سوق العمالة بخريجيها.(٢)

فمـــن الواضـــح هنا بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بكل أسف، جعلت من التعليم الثانوي في الضـــفة الغربـــية مرحلة تهدف فقط إلى الوصول والحصول على التعليم الجامعي ليس إلا، والحصول علـــى الشـــهادات والدرجات العلمية الجامعية، ولم تجعله مرحلة قائمة بذاتها تتصف بالشمول والتكامل مـــع المجـــتمع واحتـــياجاته، وذلك من اجل أن يكون بعيداً عن الارتباط بالتنمية والعمل المنتج، وعدم إتاحـــة الفرصة المناسبة أمام الخريجين الفلسطينيين في الضفة الغربية للنمو المهني المستمر في مواقع عملهم، وعدم تمكينهم من فرص التدريب وإبعادهم عنها، وذلك من أجل إضعاف خبراتهم ومهاراتهم.

و. الأبنية المدرسية:

مـــنذ أن وقعـــت الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، لم تقم السلطات الإســـرائيلية التـــي أخضعت التعليم الفلسطيني العام تحت سيطرتها وسلطاتها، برصد أية موازنة وأية أموال من أجل إقامة وبناء المدارس اللازمة، والتي تتوافق مع أعداد الطلبة الفلسطينيين، وحتى أنها لم

١ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٢٩.

٢ - نفس المرجع، ص١٣٩.

تقـم بـتطوير المـدارس القائمـة، ولم تسع في لحظة من أجل تحسين المرافق العامة والفنية في هذه المـدارس، بـل وأن سـلطات الاحـتلال الإسرائيلي تتصلت من جميع واجباتها الإنسانية والأخلاقية والتعليمـية كـإدارة محتلة إزاء تقديم الخدمات الضرورية التي من شأنها تطوير ونمو العملية التعليمية في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، واستمرارها كمدارس مناسبة من ناحية تعليمية.[1]

ومـا أود الإشارة إليه هنا لما له من أهمية كبيرة في تاريخ المسيرة التربوية التعليمية في الضفة الغربـية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، أن جميع الإضافات التي حدثت على بعض مدارس القرى الفلسـطينية فـي الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، من أبنية وإضافة غرف صفية وإدخال بعـض التحسـينات علـى هذه المدارس وعلى مرافقها العامة والفنية، إنما يرجع الفضل في ذلك إلى جهـود الأهالـي والسـكان الفلسـطينيين والمجـالس القـرية، ليتم من خلالها تقديم الدعم للمواطنين الفلسـطينيين فـي الأرض المحـتلة، هـذا الدعـم الذي كان يهدف إلى الحفاظ على العملية التربوية والتعليمـية فـي المـدارس الفلسـطينية، كمـا أنه شارك في هذا الدعم للمسيرة التعليمية الفلسطينيين المغتربيـن في الدول العربية والغربية، شعوراً منهم بالانتماء إلى وطنهم وأبنائهم الفلسطينيين، القابعين تحـت سـيطرة الاحـتلال الإسرائيلي وعنجهيته، كما كان هناك مشاركة في بناء وتطوير المدارس الفلسـطينية، مـن قبل الدول العربية التي كان لديها شعوراً بواجبها الوطني والعربي والأخلاقي، لدعم المؤسسـات التعليمـية الفلسطينية ومن ضمنها المدارس، حيث تمت عملية البناء والتجديد والإضافات والترمـيمات علـى المـدارس الفلسـطينية مـن خلال التبرعات، ومن الأمثلة على الدعم للمدارس الفلسـطينية، قـيام المغتربيـن من أبناء مدينة البيرة ببناء وإنشاء مدرسة فلسطينية في مدينة البيرة تم تسـميتها باسم مدرسة المغتربين، والتي ما زالت قائمة حتى اليوم، ويتلقى العديد من الطلبة الفلسطينيين تعلـيمهم فـيها، وكذلك قيام الجمهورية التونسية ببناء مدرسة الماجدة وسيلة في بلدة بير زيت، وتبرع الجمهوريـة الجزائـرية ببناء مدرسة الجزائر في مدينة رام الله، وقيام دول الخليج العربي بإعادة بناء مدرسة البحتري في مدينة أريحا.[2]

ومـا يجـب أن يلفـت انتباهـنا هـنا والذي يدل على مدى عنجهية الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، انه عندما كانت عملية التوعية الفكرية وعملية التوجيه التربوي السليم عمليتان متلازمتان من أجل ضمان سير العملية التربوية والتعليمية في مسارها الصحيح والسليم، والتي تعتبر في مفهومنا ومفهـوم الجميع تعتبر من أبرز مقومات الحفاظ على وجود أي شعب من الشعوب في هذا العالم على أرضـه حضارة وانتماء، نرى بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أخذت تعمل ما بوسعها وكامل قواها

---

[1] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩.

[2] - نفس المرجع، ص١٣٩.

وقدراتهـــا مـــن أجـــل تدمير العملية التربوية والتعليمية الفلسطينية، وبالتالي تصفية الوجود الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة، حيث أتبعت كافة الوسائل القمعية والعنجهية الفكرية والجسدية من أجل تصفية هذا الوجود، وبهذا تكون سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقراراتها وإجراءاتها العنصرية قد قامت بعملـــية إجهاض كافة الجهود والمساعي التي تهدف إلى ترسيخ التراث والعقيدة، اللذان يعتبران أساسا للوجـــود الفلســـطيني فـــوق الأرض الفلسطينية منذ مئات والآلاف السنين، ويكون ذلك من خلال قيام ســـلطات الاحـــتلال الإســـرائيلي بطرد وتهجير وزج آلاف المعلمين والطلبة الفلسطينيين في السجون والمعـــتقلات الصـــهيونية، وذلك كجزء من مخطط هدم الإدارة الفاعلة في العملية التربوية الفلسطينية علـــى أرض فلسطين، هذا غير ما واجهته المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية من تحريف وتزييف وتشويه وتغيير وحذف وإضافات في الكتب والمناهج التي أجبر الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين على اعتمادها في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شملت هذه العملية الدنيئة جميع الكتب التي كانت معتمدة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما عام ١٩٦٧م.

ومـــا أود إبرازه في هذه الدراسة هو إبراز أهم الأساليب العنصرية العنجهية والهمجية، والتي لا تـــتلاءم مع الإنسانية والبشرية حتى ولو كان احتلالاً، تجاه أبناء الشعب الفلسطيني الذي أبى إلا أن يبق صـــامداً فـــوق أرضه، حيث مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على شكل مراحل متلاحقة، وذلك بهـــدف تجهـــيل أبـــناء الشـــعب الفلسطيني والإنسان العربي، من أجل أن تسهل هذه العملية قبول هذا الإنســـان لواقع الاحتلال الإسرائيلي، واعتبار هذا الاحتلال حقيقة تاريخية مسلم بها، ولا يحق للإنسان الفلسطيني وكذلك العربي أن يرفض هذا الاحتلال أو حتى يقاومه أو أن يقف ضده، وأن لا يحاول في يوم من الأيام التفكير حتى بإزالته، ولا بالسعي من أجل تحقيق أبسط الحقوق الإنسانية ألا وهو التعليم.

ومـــن الواضح والمؤكد للجميع، بأن ما مارسته وتمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي يوماً بعد يـــوم دون توقف أو مبالاة، من إصرارٍ على اقتلاع وإجتثاث المواطن والإنسان العربي الفلسطيني من أرضـــه ووطنه، وإجتثاث ما زرع وترسخ في ذهنه وعقله من تجذر وتمسك في وطنه، وطمس لتراثه الـــذي يعتبر الصبغة المميزة للإنسان الفلسطيني صاحب التاريخ العريق والحضارة المتأصلة منذ آلاف الســـنيين، فمن هنا فلا بد لنا عند الحديث عن المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية، من الحديث عن أهـــم مقومـــات العملية التربوية التعليمية الفلسطينية والتي تعرضت وما تزال تتعرض حتى يومنا هذا، لأبشـــع الممارســـات والإجـــراءات التعسفية الاحتلالية الإسرائيلية، والتعرف إلى أهم جوانب التقصير والإهمال التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل متعمد تجاه المدارس الفلسطينية والتي كان من أهمها:

١. هدم وإغلاق المدارس بشكل دائم:

كون سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصبحت هي صاحبة المسؤولية المباشرة عن المدارس الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧م، فكان من المفروض أن تحافظ عليها، ولكن ما حدث عكس ذلك تماماً، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم العديد من المدرس الفلسطينية في الضفة الغربية، بعد أن دمرت القرى بأكملها بما فيها المساجد والكنائس والآثار والمقدسات على أثر احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، وأهم المدارس التي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدمها المدارس التالية:[١]

١- مدرسة بنات الأقصى وذلك بسبب الحفريات.

٢- مدرستان في يالو.

٣- مدرستان أعدا ديتان في عمواس.

٤- مدرستان في بيت نوبا.

٥- تصدع جدران المدرسة الصناعية الثانوية والمدرسة الفندقية التابعة لها ومشاغلها والقسم الداخلي وإغلاق الطريق المؤدي لها، وذلك بسبب التفجيرات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت.

فكما أشارت التقارير والدراسات التربوية لمدى التأثير الذي أحدثته سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، نتيجة للإغلاقات المستمرة للمدارس خاصة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م[٢]، إضافة إلى سياسة الاعتقالات الواسعة التي شملت الطلبة والمعلمين في المدارس الفلسطينية، حيث نتيجة لهذه السياسة العنجهية بروز ظاهرة الأمية المدرسية في المدارس الفلسطينية[٣]، وتدني التحصيل التربوي والعلمي للطلبة الفلسطينيين، كذلك تفشي ظاهرة التسرب والتسيب المدرسي من المدارس بين الطلبة.[٤]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الممارسات الاحتلالية العنصرية تجاه المدارس الفلسطينية، بل تعداها بقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المدارس الفلسطينية بشكل دائم وليس مؤقت، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تدعي مسؤوليتها المباشرة عن التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية بإغلاق العديد من المدارس الفلسطينية بشكل دائم كان أهمها:[٥]

---

١ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩.

٢ - نداء أبو عواد: مرجع سبق ذكره ، ص١.

٣ - مقابلة مع عمر عنبر: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٤ - نداء أبو عواد: مرجع سبق ذكره ، ص١.

٥ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩.

١- مدرسة ميحان السمن في نابلس.
٢- مدرسة عقبة جبر الثانوية في أريحا.
٣- مدرستان في عبده في الخليل.
٤- مدرسة كرزا في الخليل.
٥- مدرسة العزة في الخليل.
٦- مدرسة الجعبة في الخليل.
٧- مدرسة الريحية في الخليل.
٨- مدرسة البرج في الخليل.

ولا شك بأن هناك مدارس أخرى تابعة لوكالة الغوث الدولية قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاقها للأسباب ذاتها، وهذا ليس بغريب على الاحتلال الإسرائيلي.

٢. النقص في الغرف الصفية:

لم تهتم سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بفتح صفوف دراسية كافية، أو بناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الفلسطينيين، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة نسبة الاكتظاظ والازدحام في الصفوف والمدارس وارتفاع نسبة الطلبة إلى عدد المعلمين.(١)

وليس بغريب على أي احتلال يسيطر على التعليم ويسخره بما يتوافق مع سياسته وأهدافه، أن يمارس أبغض أنواع الأساليب تجاه مسيرته التعليمية، وليس بغريب على الاحتلال الإسرائيلي أن يقوم بهدم وإغلاق المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث أنه لم يسعى يوماً لتوفير الغرف الصفية والدراسية بما يتوافق مع أعداد الطلبة الفلسطينيين، بل كان هناك دائماً نقصاً كبيراً في عدد هذه الغرف، ومن أجل التغلب على هذه المشكلة الكبيرة لدى الفلسطينيين، كان يبادر السكان الفلسطينيون دائماً وبجهد ذاتي ووطني تجاه وطنهم للتغلب ولو جزئياً على هذه المشكلة، عن طريق بناء غرف دراسية في معظم المدارس على نفقتهم الخاصة، مع أنهم كانوا يواجهون معارضة كبيرة كون سلطات الاحتلال الإسرائيلي هي الجهة الوحيدة والمسؤولة عن التعليم في الضفة الغربية.(٢)

وإن عدنا للإحصاءات التربوية للسنوات السابقة والتي تتعلق بالتعليم في الضفة الغربية، فإنها تبين لنا أنه في العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١م أنه كان هناك (١٤٩٠) غرفة مستأجرة لاستعمالها من أجل التدريس، وفي نفس العام الدراسي كذلك قام الأهالي في مدينة رام الله بعملية بناء (٣٥٥) غرفة

---

١ - نداء أبو عواد: مرجع سبق ذكره ، ص١.
٢ - مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

دراسية، وفي مدينة نابلس كانت تبنى الغرف الدراسية في المدارس على حساب البلدية والأهالي، وهكذا الأمر في بقية مدن الضفة الغربية.(١)

ونتيجة لهذا الوضع المزري في المدارس الفلسطينية فيما يتعلق بنقص الغرف الدراسية نتيجة للسياسة الإسرائيلية، فقد اضطرت بعض المدارس الفلسطينية إلى وضع الطلبة من اجل إلحاقهم بالعملية التربوية، في أماكن غير مناسبة وحتى أنها لا تصلح ولا تليق كمكان للتدريس، وهذا ما حصل في مدرسة بنات أريحا الثانوية، إذ انه ونتيجة للنقص في الغرف الدراسية، فقد اضطرت إدارة المدرسة إلى وضع طلاب الصف الثاني الثانوي للفرع العلمي في مطبخ المدرسة في العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١م، أما في مدرسة ذكور بلاطة الإعدادية في مدينة نابلس، فقد اضطرت إدارة المدرسة نتيجة لعدد الطلاب الكبير فيها، ونتيجة لعدم توفر الغرف الدراسية لوضع الطلاب في غرف صغيرة جداً، حتى أنها لا تتسع لعدد مناسب وكبير من الطلبة، وحيث أن هذه الغرف متناثرة بين المنازل والمساكن، ونتيجة لسوء أوضاع الغرف الدراسية المستأجرة من النواحي الصحية والتعليمية، فقد اضطرت المدارس الفلسطينية من أجل تفادي وتجاوز هذه المشكلة الكبيرة والتي لربما تكون سبباً من أسباب انخفاض نسبة التعليم في الضفة الغربية وزيادة نسبة التسرب من المدارس، وكذلك تدني مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلبة، فقد اضطرت إلى إتباع نظام وأسلوب الفترتين الصباحية والمسائية.(٢)

٣. مدارس آيلة للسقوط:

ما من مدرسة في جميع أنحاء العالم إلا بحاجة إلى الصيانة والإصلاح حتى وإن كانت حديثة البناء، فيا ترى كيف كان حال المدارس الخاضعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، فمما لا شك فيه وللوهلة الأولى أن راودنا التفكير، فسيكون ظننا بأن هذا الاحتلال مارس أبغض أساليب العنجهية وأبشع الأساليب تجاه المدارس الفلسطينية ومسيرتها التربوية، فهل هذا الاحتلال معني في لحظة من اللحظات بالحفاظ على هذه المسيرة التعليمية الفلسطينية عن طريق الحفاظ على مدارستها من خلال أبسط الأمور، وهو صيانة مدارسها التي مر على بناءها سنوات طويلة وهي الآن بحاجة إلى الصيانة كونها أصبحت مدارس آيلة للسقوط أن لم يتم صيانتها.

ولكن كان هناك العديد من المدارس الفلسطينية التي أخضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بالفعل آيلة للسقوط والدمار، وكان يخشى في كل لحظة من سقوطها وانهيارها فوق

---

١ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩.

٢ - مقابلة مع عمر عنبر: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠/٣/٢٥م٢٠٠٤.

رؤوس الطلــبة، مثل المدرسة الإعدادية في أريحا، وكذلك مدرسة رام الله الثانوية ومدرسة ذكور رام الله الإعداديـــة وغيرها من المدارس، حيث كانت تعاني هذه المدارس بشكل كبير من رشح المياه فوق رؤوس الطلبة خاصة في فصل الشتاء، والشيء الذي يؤكد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي ادعت أنهـا المســؤولة عــن تسيير أمور التعليم في الضفة الغربية لم تقدم للحظة واحدة على إصلاح الشيء البســيط فــي هــذه المدارس، حتى ولو خوفاً من سقوط أسقف هذه المدارس فوق رؤوس طلبتها، بل تركــتها كما هي غير آبهة لذلك وغير مكترثة، بل تركتها لتزداد سوءً على أمل انهيارها فوق رؤوس طلبتها.[1]

٤. منع بناء المدارس الجديدة:

لا أعتقد أن هناك احتلالا على وجه هذه البسيطة سعى يوماً في سبيل تقديم خدمة للشعب المحتل القــابع تحت سيطرته وسطوته وقراراته، وما من احتلال يحاول حتى بذل القليل من أجل الحفاظ على مــا هــو موجود لهذا الشعب المحتل قبل احتلاله، والمؤكد هو أن الاحتلال يسعى دائماً للسيطرة على مقــدرات الشعب المحتل وممتلكاته ومؤسساته، بل يسعى من أجل تسخيرها لتكون طوع خدمته وتحيق أفكــاره، ومــن جهــة أخرى يسعى إلى تجميدها وعدم تطويرها أن لم يسعى إلى تدميرها وهذا أفظع وأبشع.

فــيا تــرى، هل سعى الاحتلال إلى تطوير المسيرة التربوية والتعليمية للشعب الفلسطيني، حتى وإن نصب نفسه المسؤول عن هذه المدارس، هذا ما نريد أن نعرفه عن الاحتلال الإسرائيلي الذي قام باحــتلال الضــفة الغربــية عام ١٩٦٧م وقام بالاستيلاء على مدارسه التعليمية ووضعها تحت إدارته ومسؤوليته، فهل يا ترى سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولة عن التعليم الفلسطيني في الضفة الغربــية عن تطوير جهاز التعليم الفلسطيني من خلال بناء المدارس اللازمة في الضفة الغربية، والتي تــتوافق مع أعداد الطلبة الفلسطينيين المتزايد سنويا، فالواضح بل والمؤكد بأن الاحتلال الإسرائيلي لم يسع يوماً لتوفير المدارس وبناء المدارس اللازمة في المدن والقرى والتي كانت بحاجة ماسة إلى هذه المدارس لتتلاءم وأعداد الطلبة فيها.

وإننــي أستطيع إثبات سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه عدم قيامها وسعيها لبناء مدارس جديــدة مــن خلال القرية التي أعيش فيها، فهي قرية فلسطينية تقع شمال غرب مدينة رام الله وتسمى **(دير عمار)**، حيث يقطن هذه القرية حتى العام ٢٠٠٤م ما يقارب (٢٥٠٠ نسمة)، والجميع يعرف بأن فــيها نسبة كبيرة من الطلاب، وما أود قوله هنا بأنه حتى العام ٢٠٠١م لم يوجد في هذه القرية مدرسة

[1] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩.

لا ابتدائية ولا إعدادية ولا ثانوية ولا حتى روضة للأطفال، ولم تسع سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م وحتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل توفير مدرسة لأبناء هذه القرية.

حيث كان طلبتها يذهبون مسافات بعيدة من أجل الالتحاق بمدارس القرى المجاورة ومدارس مدينة رام الله والبيرة ومدارس وكالة الغوث، وأنا نفسي كوني أحد أبناء هذه القرية قد عانيت العناء الكبير من هذه المشكلة، وهذا على عكس ما هو اليوم، حيث بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لمسؤوليات التعليم في الضفة الغربية، تم بناء مدرسة ثانوية ضخمة تضم الفرع الأدبي والعلمي، وتتوافر فيها جميع الوسائل التعليمية اللازمة للعملية التربوية، وها هي أيضاً بصدد بناء مدرسة أخري في نفس القرية للإناث.

وهذا على عكس ما مارسته وأتبعته سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، التي كانت تدعي مسؤوليتها عن التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧م، حيث أنه كان هناك العديد من المدن والقرى في الضفة الغربية بأمس الحاجة إلى بناء المدارس الجديدة واللازمة سنويا، من أجل الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بها، والذين سيلتحقون بها ومن أجل استيعابهم، فعلى سبيل المثال كانت مدينة نابلس بحاجة سنوياً إلى مدرستين للذكور ومدرستين للإناث على أقل تقدير، ولكن الأمر المزري والقاسي والذي لا تستطيع البشرية جمعاء أن تقبل به على وجه الإطلاق، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي المدعية مسؤوليتها عن التعليم الفلسطيني، لم تقم إزاء هذه الحاجة الماسة ببناء وتوفير هذه المدارس، وبل وكانت تمنع من بناءها إن أراد أحد ذلك وتضع أمامهم العراقيل، مما اضطر الأهالي في مدينة نابلس إلى قيامهم بأنفسهم لإقامة وبناء مدرسة كمال جنبلاط ومدرستا بلاطة الجديدتين لمواجهة واستيعاب أعداد الطلبة المتزايد، وأظن بأن هذا أكبر دليل وبرهان على سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه منعها بناء مدارس جديدة في المدن والقرى الفلسطينية بما يتوافق وأعداد الطلبة الفلسطينيين، ومن هنا كان هناك مدارس يجري فيها الدوام على فترتين، أي الفترة الصباحية والفترة المسائية، مما كان وبلا شك يخلق جواً من الفوضى والإزعاج في هذه المدارس.[1]

٥. شل حركة التوسع المدرسي:

إنه لمن الطبيعي إن يزداد عدد سكان الضفة الغربية سنوياً، وبالتالي تزايد أعداد الطلبة الذين سيلتحقون بالمدارس الفلسطينية، وهذا يتطلب توفير عدد من المدارس بما يتلاءم ويتوافق مع أعداد الطلبة، كان يجب أن يقع هذا على عاتق الجهة المسؤولة عن التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية، ألا وهي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ونحن لاحظنا فيما سبق بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تسع

---

[1] – عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٥.

يومــاً لبناء مدرسة تتوافق مع أعداد الطلبة الملتحقين بها، بل على العكس من ذلك، ونتيجة لهذا السبب كــان يلقـــى بهـــذا العمل على الأهالي الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين سعوا دائماً من أجل توفير المــدارس والغرف الصفية لأبنائهم الطلاب، حيث كان إضافة أي بناء جديد لأي مدرسة يحتاج لموافقة ضـــابط التربـــية التعلـــيم الإسرائيلي، وليس شرطا أن يوافق على ذلك البناء أو تلك الإضافة لمدرسة ما[1]، وإذا وافق على البناء أو الإضافة كان يشترط عليهم أن يتم كتابة أن هذا البناء قد تم تشييده على نفقـــة ضابط التربية والتعليم، وكان أحياناً يشترط في حالة الموافقة أن يدفع الأهالي ما نسبته (٥٠%) من قيمة التكاليف، ومع ذلك يجب أن يكتب تم البناء على نفقة ضابط التربية والتعليم.[2]

حيـــث أن اكـــتظاظ الغـــرف الصفية في مدارس الضفة الغربية نتيجة لتزايد الطلبة، وعدم بناء الغـــرف والمـــدارس الجديـــدة من قبل سلطات الاحتلال لهم، وعدم قدرة هذه المدارس على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، فقد حاول دائما الأهالي الفلسطينيين بالتبرع من أجل إنشاء الغرف الصفية الجديـــدة فـــي بعض المدارس الفلسطينية التي بحاجة لذلك، إضافة إلى استئجار بعض الغرف المتناثرة فـــي أنحاء القرية أو المدينة والتي كانت غير صحية ولا تصلح لأن تكون غرف دراسية، ولكن كان لا بـــد مـــن ذلـــك كمحاولـــة من أجل محاولة للتغلب على مشكلة الاكتظاظ وتعويض النقص في الغرف الدراسية.

لكـــن ولا شـــك بأن جميع المبادرات التي قام بها الأهالي الفلسطينيين في هذا الشأن، سرعان ما كانـــت تواجه بالصد والمنع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي كان من المفترض أن تقوم هي نفسها بتوفير هذه الغرف الدراسية، ولكن هدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وما زالت حتى يومنا هذا وبـــلا شـــك إلى تقويض المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال، هـــناك قرية في جنوب الخليل اسمها قرية الظاهرية، مرت في عهد الاحتلال الإسرائيلي بأزمة تعليمية خانقـــة جـــداً بســـبب قلـــة عدد الغرف الصفية التي كان من المفترض توفيرها لتتلاءم وأعداد الطلبة الفلســـطينيين فـــي هذه القرية، ومدرسة أبو عبيدة الابتدائية للبنين ومدرسة الظاهرية للبنات، كان يزيد عدد طلبة هاتين المدرستين عن (١٢٥٠) طالباً وطالبة، فكانوا يتلقون تعليمهم في (٢٧) غرفة دراسية بعـــد أن قامـــت ســـلطات الاحتلال الإسرائيلي بطرد الطلبة من الصفوف التي قام الأهالي باستئجارها لأبنائهم، من أجل حل مشكلة النقص والاكتظاظ في الغرف الدراسية.[3]

---

[1] – مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[2] – مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[3] – عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٤٣.

ولكــن الأغــرب في ذلك بأنه عندما حاول سكان هذه القرية التغلب على هذه المشكلة الكبيرة ومحاولــة حلهــا ولــو جزئــياً، عن طريق البدء بحملة جمع التبرعات والأموال اللازمة لذلك، قامت ســلطات الاحــتلال الإسرائيلي وعلى الفور بمنعهم وتهديدهم، حيث تفاقمت هنا هذه المشكلة، وازداد كذلــك الــنقص في الغرف الدراسية اللازمة في معظم المدارس الفلسطينية، فعلى سبيل المثال، مدرسة الظاهــرية الــثانوية للبنات ومدرسة الظاهرية البنين كانتا بحاجة إلى اثنتا عشرة غرفة صفية لتتوافق وأعــداد الطلــبة والطالبات فيهما، والأدهى من ذلك أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت تلجأ أحياناً للمشــاركة وبشكل كبير وفعال جداً في ازدياد هذه الأزمة الخطيرة والكبيرة، عن طريق تحويل بعض المــدارس إلى ثكنات عسكرية، أو استغلالها لقضايا أخرى مثلما حدث في قرية سعير حيث تم تحويل مدرسة القرية إلى مقر لروابط القرى، التي أسستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الثمانينات وجعلها تابعةً لها، وكذلك تحويل بعض المدارس مقراً للمجالس البلدية، مما أدى هذا الأمر بالطلبة أن يصبحوا بــلا مــدارس ويتلقون تعليمهم في العراء، وكذلك الأمر الذي ساهم في ترك عدد كبير من الطلبة لهذه المدارس وعودتهم إلى بيوتهم خاصة الطالبات نتيجة لعملية الاكتظاظ والنقص في الغرف الدراسية، أو نتيجة لاستيلاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بعض المدارس وتحويلها لأغراضٍ أخرى.(١)

٦. الغرف الدراسية غير الصحية:

رغــم أن المســيرة التربوية الفلسطينية قد واجهت الكثير من المشاكل والصعوبات والممارسات التــي كانت تهدف بلا شك إلى تدمير العملية التعليمية الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الفلســطينيين أبوا إلا أن يستمروا بمسيرتهم التربوية رغم كل الصعوبات والمشاكل، فلم تكتف سلطات الاحــتلال الإســرائيلي التــي نصبت نفسها مسؤولية التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية بشل حركة التوســع المدرسي، ومنع بناء المدارس وما إلى ذلك من تلك الممارسات البشعة، ولم تفكر في يوم من الأيام في توفير الغرف الدراسية، التي تتلاءم وعدد الطلاب من أجل استيعابهم وتأمين التحاقهم بالتعليم الأساســي علــى الأقل، ومن جهة أخرى فإن الغرف الدراسية التي توافرت في تلك الفترة كان الكثير منها في القرى يواجه مشكلة صحية، ففي مدارس السواحرة الغربية والطور تم وضع الطلاب في هذه المــدارس فــي ملا جيء وأقبية غير صحية، فلم يكن لهذه الغرف تهوية وكانت تملأها البرودة طوال العــام الدراسي، وغيرها من الأمور غير الصحية والظروف غير الملائمة للعملية التربوية التي أخذت

(١) - نفس المرجع ، ص١٤٣.

تسبب الكثير من المشاكل الصحية للطلاب الفلسطينيين في هذه المدارس مثل الروماتزم وضعف النظر وغيرها من الأمراض.[1]

فقـد تم رفع مذكرة من قبل لجنة تألفت من الإداريين والتربويين في مديريات التربية والتعليم في الضـفة الغربـية وقطـاع غزة في شهر تموز عام ١٩٧٣م، لضابط التربية والتعليم الإسرائيلي تتعلق بالوضـع الصحي للمدارس الفلسطينية، حيث أفادت هذه المذكرة بأن حوالي ثلث الغرف المدرسية غير صـالحة للاسـتعمال كغرف دراسية، وكذلك الأمر فإن عدد الغرف المتوفرة آنذاك كان يـكفي فقـط لــ(٦٠%) من حاجة الطلبة الفعلية للالتحاق بالتعليم.[2]

٧. اكتظاظ الطلبة في الغرف الدراسية:

بمـا أن سـلطات الاحتلال الإسرائيلي كان من ضمن سياساتها التعسفية تجاه المدارس الفلسطينية منع بناء مدارس جديدة لتتوافق وأعداد الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية، فمن الطبيعي من ضمن نتائج هـذه السياسة عملية اكتظاظ الطلبة في الغرف الدراسية وهذا ناتج من النقص في الغرف الدراسية، فلم تقـم إدارة المعـارف الإسـرائيلية في مدينة القدس منذ العام ١٩٦٧م ببناء سوى خمس مدارس، حيث حـرم (١٥٠٠٠) طالب وطالبة من دخول المدارس ومتابعة دراستهم، بسبب عدم تطبيق قانون التعليم الإلزامي في المرحلة الأساسية.[3]

فنتـيجة لهـذا النقص في ظل ازدياد أعداد الطلبة سنوياً، فقد كان يتجاوز عدد الطلبة في معظم الأحـيان (٥٠) طالـباً في الغرفة الدراسية الواحدة، وفي بعض الأحيان كان يتجاوز الستين طالباً أو طالبة في بعض المدارس، فعلى سبيل المثال كان عدد الطلاب في مدرسة العبيدية الإعدادية للبنات في الصـف السـادس (ب) وصـل عدد طالبات هذه الشعبة (٦٠) طالبة، وكذلك الأمر في مدرسة بنات أبوديس الثانوية حيث وصل عدد طالبات الصف الثالث الابتدائي (٥٩) طالبة، وفي مدرسة الزاوية في لـواء طولكـرم وصل عدد طالبات الصف الأول الثانوي (٧٥) طالبة، وفي إحصائية لعدد الطلبة في الصف الواحد لعام ١٩٧٨/١٩٧٩م تبين أن عدد الصفوف التي تضم (٥٠) طالباً وما فوق تبلغ نسبتها

---

[1] - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٥.

[2] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٤٣.

[3] - إيفـان فاس، ترجمة وليد هادي: **أين المسؤولية الإنسانية للحكومة الإسرائيلية- التعليم في شرقي القدس واقع مؤلم وحقائق مذهلة.** مجلة الرقيب، السنة الخامسة، العدد ١٩، ٢٠٠٠م.

(٦٠%)، هــذا بالإضــافة إلى (٤٨) مدرسة فيها أكثر من ثلاثة صفوف مجتمعة و(١٣٥) مدرسة فيها ثلاثة صفوف مجتمعة في المرحلة الابتدائية و(١٢٦) مدرسة فيها صفان مجمعان.[1]

والجدول التالي يبين لنا عدد الصفوف المجمعة وعدد المدارس التي تم تجميع هذه الصفوف فيها:

الجدول رقم (١٢)

عدد الصفوف المجمعة وعدد المدارس التي تم تجميع هذه الصفوف فيها

الصفوف المجمعة	عدد المدارس
٦ صفوف	٧
٥ صفوف	٦
٤ صفوف	٣٨
٣ صفوف	١١٩
صفان	٥٣٥

المصــدر: عـبد الجواد صالح: **الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في الأراضي المحتلة**، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

هذا وكان أحد مديري المدارس الحكومية في بيت لحم قد رفع مذكرة بهذا الخصوص إلى ضابط التربــية والتعليم الإسرائيلي بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٨م، من أجل إطلاعه على الأوضاع التعليمية المزرية والســيئة التي يواجهها الطلبة الفلسطينيين في المدارس، بسبب النقص الكبير في عدد الغرف الدراسية فــي المــدارس الفلســطينية في الضفة الغربية، مما يساهم بدوره في تدني المستوى التعليمي في هذه المــدارس وتســرب الطلــبة الفلسطينيين منها، وكذلك عرقلة سير العملية التربية التعليمية الفلسطينية وإجهاضها والقضاء عليها.[2]

٨. تعطيل المرافق الدراسية:

لم تتوقف يوماً سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن ممارسة المضايقات والسياسات اللاأخلاقية تجاه المســيرة الــتربوية الفلسطينية، فحسب ما أظهرته الإحصائيات التي تم إجراؤها عام ١٩٨١/١٩٨٠م، فقــد تبيــن أن عدد ملاعب كرة القدم التي كانت متوافرة في مدارس الضفة الغربية (٨٨) ملعباً وعدد

---

١ - نفس المرجع، ص١٤٤.

٢ - مقابلة مع محمد راتب النوباني: معلم متقاعد ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

المختبرات (١٧٢) مختبراً وعدد المكتبات في هذه المدارس (١٥٤) مكتبة، مع العلم بأن عدد المدارس في الضفة الغربية كان في تلك السنة يزيد عن (٧٥٠) مدرسة.[١]

ونتـيجة لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدارس الفلسطينية، فإن هذه المرافق قد أصـبحت شـبه مشلولة نتيجة للسياسة الإسرائيلية تجاهها، حيث قام ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي بمـنع كافـة النشـاطات في هذه المدارس، كما قام بحصر العملية التربوية الفلسطينية فقط بين أروقة المدرسـة وجدرانهـا، فالملاعب مثلاً والمكتبات المدرسية المخصصة للدراسة والمطالعة كانت معطلة ومشـلولة، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد ذهبت إلى أبعد من هذا، فقد قامت بممارسة خطوات لا يتصـورها العقـل البشـري، حيـث قامت بإتلاف الخرائط الموجودة في المدارس خاصة **خرائط فلسطين**[٢]، وهذا عملاً وتطبيقا للمبدأ الصهيوني الذي يحاول طمس الحقائق التاريخية للعرب والإسلام في هذه البلاد من أجل تهويدها.

٩. إلغاء مراحل دراسية ونقل مراحل أخرى من المدارس:

ليس بغريب على سلطات الاحتلال الإسرائيلي أم تقوم بإلغاء بعض المراحل الدراسية في بعض المـدارس أو تقـوم بـنقلها إلى مدرسة أخرى، فقد قامت بنقل مراحل دراسية من المدن ومناطق آهلة بالسـكان، إلى مناطق غير آهلة بالسكان وذلك لأسباب كانت تدعي بأنها أمنية، ولكن لربما أن سلطات الاحـتلال فـي هذه الخطوة قامت بخطوة لم تنتبه لها ولم تقصدها وهي زيادة عدد طلاب القرى الذين أصبحوا يلتحقون بالتعليم خاصة في المرحلة الثانوية التي كان يتم نقلها للقرى.[٣]

فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل مدرسة ذكور الهاشمية الثانوية في مدينة رام الله والبـيرة إلـى مدرسة إعدادية، وقامت كذلك بنقل المرحلة الثانوية من مدرسة الأمير حسن الثانوية في بيرزيت إلى مدرسة ذكور المزرعة القبلية، كذلك الأمر قامت بإغلاق الصفين الثاني والثالث الإعدادي فـي مدرسـة الزير في منطقة بيت لحم، وقامت بتحويل الطلبة إلى مدارس أخرى في مدينة بيت لحم وقـراها، وكذلك الأمر لبقية المدن الفلسطينية، ومن جهة أخرى فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصـدار قـرار ألغت بموجبه المرحلة الثانوية في مدرسة ذكور اتحاد صفا الثانوية في قرى رام الله وعملت على إبقائها مدرسة إعدادية.[٤]

---

١ - المصدر: عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٦.

٢ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم- رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٣ - **مقابلة مع داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٤ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٤٤.

إن اهتمام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعرض الأرقام عن عملية تزايد عدد الطلاب الفلسطينيين فـــي الأراضـــي المحـــتلة، وكذلك تزايد عدد الصفوف لا يشير ولا بأي شكل من الأشكال إلى عملية الـــتطور الإيجابـــية في الوضع التعليمي في المدارس الفلسطينية، بل من باب التظاهر أمام العالم بأنهم يعطـــون الفلســـطينيون حقوقهـــم[1]، ومن أجل إثبات ذلك فقد قمت بإرفاق الرد الفلسطيني على وثيقة المندوب الإسرائيلي، وهي تقارير سبق وأن قامت لجان المعلمين الأوضاع التعليمية في فلسطين لتؤكد حقـيقة الأوضاع التعليمية فيها، ولا بد لنا هنا من أن ننظر إلى نص المذكرة التي نشرتها اللجنة العامة لمعلمـــي المـــدارس الحكومية في الضفة الغربية عن الوضع التعليمي في هذه المدارس للعام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣م.[2]

ونتـــيجة لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذه تجاه المدارس الفلسطينية، فقد ترتب عليها تحمل الطلبة الفلسطينيين لأعباء السفر من منطقة إلى أخرى وقطع مسافات طويلة، في الوقت الذي لم تكـــن تـــتوافر فـــيه المواصلات اللازمة لتأمين وصول الطلبة إلى هذه المدارس في الوقت المناسب، وكذلك الأمر أدى إلى تشتيت أذهانهم وتفكيرهم، مما أدى بالطلبة الفلسطينيين في نهاية المطاف للتفكير لـــترك مدارسهم وتسربهم منها من أجل توجههم للعمل في مؤسسات العمل الإسرائيلية، وهذا ما كانت تسعى وتهدف سلطات له الاحتلال الإسرائيلي، ومن أجل تجهيل الطلبة الفلسطينيين.[3]

١٠. الممارسات الإسرائيلية الإرهابية تجاه المدارس الفلسطينية:

لـــم تترك سلطات الاحتلال الإسرائيلي وسيلة تحارب بها المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية فـــي الضـــفة الغربـــية إلا ومارستها، وليس بغريب أن قلنا أن أحد هذه الممارسات وضع القنابل في ســـاحات المـــدارس مثلما حدث في مدرسة الحسين بن علي في مدينة الخليل، حيث قام جنود الاحتلال الإســـرائيلي بوضع هذه القنبلة في ساحة المدرسة، والتي كاد أن يذهب ضحيتها العديد من الطلاب[4]، هـــذا مـــثال بسيط عن أبشع الممارسات الإرهابية تجاه المدارس الفلسطينية، وهناك الكثير الكثير من المـــدارس التـــي كانت عرضة للممارسات الإرهابية الإسرائيلية سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

---

[1] - مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

[2] - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٣٦.

[3] - موسى شحادة: **التعليم في قطاع غزة**. شؤون فلسطينية، العدد ١٤، ١٩٧٢م، ص١٣٤.

[4] - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١٤٤.

ز. رفض تأسيس نقابة للمعلمين ورفض الاعتراف باللجنة العامة:

مـــن المتعارف عليه في جميع أنحاء العالم بأنه يوجد في كل دولة نقابات مهنية، وكل نقابة تمثل فـــئة معيـــنة وتدافع عن مصالحها وحقوقها، ومن ضمنها نقابة المعلمين التي هدفها تمثيل المعلمين في الدولـــة والحفـــاظ علـــى حقوقهم والدفاع عن مصالحهم، فكيف كان الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بنقابة المعلمين ؟

فمـــنذ احـــتلال القـــوات الإســـرائيلية للضـــفة الغربية منذ العام ١٩٦٧م، فقد رفضت السلطات الإســـرائيلية تأسيس نقابة للمعلمين الفلسطينيين أو الاعتراف باللجنة العامة للمعلمين، التي كانت تتولى الدفاع عن حقوقهم من جهة، وتواجه سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، حيث كان هدفهـــا من وراء رفضها لتأسيس نقابة للمعلمين الفلسطينيين هو تسهيل مخططات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير المؤسسات التربوية والثقافية الفلسطينية.(١)

فقـــد قـــام المعلمين الفلسطينيين بتشكيل لجنة سرية وهي لجنة التنسيق، حيث تم رفض التعامل معهـــا والاعـــتراف بهـــا مـــن قـــبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي(٢)، ففي العام ١٩٧٢م قام المعلمون الفلســـطينيون بتشكيل لجنة تحضيرية قدمت نظاماً داخلياً لسلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، التي لم توافـــق بدورها على تشكيل نقابة للمعلمين الفلسطينيين، وقد عادت وكررت الأمر برفع لجنة تحضيرية أخرى عام ١٩٧٩م تحتوي آلاف التواقيع من قبل المعلمين الفلسطينيين، يطالبون من خلالها السلطات الإســـرائيلية بالموافقـــة تأســـيس نقابة للمعلمين، حيث أن هذا الطلب الفلسطيني تم رفضه مرة أخرى، وبقيـــت ســـلطات الاحتلال الإسرائيلي ترفض تأسيس نقابة للمعلمين الفلسطينيين، حتى مجيء السلطة الوطنـــية الفلســـطينية فـــي العـــام ١٩٩٤م، وتسلمها زمام الأمور التربوية في الضفة الغربية، وأمام المخاطـــر المهـــددة للتعليم الفلسطيني في الضفة الغربية، وازدياد التضخم المالي بشكل جنوني، فقد قام المعلمـــون الفلسطينيون باتخاذ خطوة عام ١٩٨٠م ألا وهي عملية تنظيم أنفسهم في لجان لوائية، ومن ثم أُنتخبت لجنة عامة تمثلهم، وقد فرضت هذه اللجنة نفسها وخاضت المعارك الوطنية والمهنية بالرغم مـــن وســـائل القمع التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أعضاء هذه اللجنة(٣)، فقد دعت لجـــنة المعلمين التي تم تشكيلها من قبل المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية، نتيجة للوضع السيء الذي يعاني المعلم الفلسطيني بسبب تدني الرواتب، بخوض إضراب استمر حوالي أربعة شهور(٤)، مما

---

١ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

٢ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم- رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٣ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

٤ - مقابلة مع **داؤود دعمس**: مدير مدرسة، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

أدى بسلطات الاحتلال الإسرائيلي لملاحقة ومعاقبة أعضاء لجنة المعلمين، والمعلمين الذين اشتركوا في الإضراب، حيث تم اعتقال بعضهم وفصل البعض الآخر، وتعرض آخرين لتجميد الدرجات وما إلى ذلك من إجراءات بحقهم.(١)

خامساً: تهويد التعليم في مدارس القدس:

لقد وضعت خطة الاستعمار الصهيوني على مدينة القدس ضمن المخطط العام لاحتلال فلسطين، أي منذ صدور تصريح بلفور ورعاية السلطات البريطانية بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين(٢)، منذ أن قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتلال مدينة القدس، كانت قرارات ضمها لإسرائيل تسير جنباً إلى جنب مع الإجراءات العملية الإسرائيلية(٣)، فقد أقدمت على أبشع الخطوات المتعلقة بالتعليم فيها، وهي إغلاق مكتب التربية والتعليم لمحافظة القدس، واعتقال مدير التربية والتعليم فيها، كما أنها أقدمت على إلحاق جميع المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية في ذلك الوقت، إلى جهاز المعارف الإسرائيلية وإدارة المعارف بجهاز البلدية.(٤)

أما فيما يتعلق بالمدارس الأهلية والخاصة في مدينة القدس، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار قانون يسمح لوزارة المعارف بالإشراف على هذه المدارس، حيث أن هذا القانون صدر تحت رقم (٥٦٤) للعام ١٩٦٨م(٥)، حيث تم بواسطة هذا القانون إلحاق جميع المدارس العربية إدارياً ومنهجياً بأجهزة وزارة المعارف الإسرائيلية، حيث اتبع التعليم الثانوي بإدارة المعارف في بلدية القدس، أما التعليم الأساسي فقد أُتبع لأجهزة المعارف الإسرائيلية(٦)، حيث كان هدف سلطات الاحتلال الإسرائيلي من وراء كل هذه الإجراءات فيما يتعلق بالتعليم العربي في مدينة القدس ما يلي:

أولاً: السيطرة الكاملة على مدينة القدس، وإضعاف ارتباطها بالمدن الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية، وإفراغ مدينة القدس من سكانها.(٧)

---

١ - مقابلة مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم- رام الله والبيرة ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

٢ - **القدس ما بين عام ١٩٤٨-١٩٦٧م.** wwwbma-alqods.org

٣ - صبري جريس: **حول القوانين الإسرائيلية.** شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، أيلول، ١٩٨٠م.

٤ - طاهر هاشم النمري: **واقع وإحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس**، ص١٨.

٥ - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

٦ - **تقرير جمعية حقوق الإنسان Human Rights Watch: مواطنون من الدرجة الثانية - التمييز ضد أطفال العرب الفلسطينيين في مدارس إسرائيل.** www.Jalili٤٨.com

٧ - **تفريغ القدس من سكانها العرب-التطبيق في مجال التعليم.** www.bma-alqods.org

ثانـياً: تطبيق المنهاج الإسرائيلي المطبق في المدارس العربية داخل إسرائيل (المناطق العربية المحتلة التـي تـم احـتلالها عـام ١٩٤٨م وتم ضمها إلى إسرائيل)، وخاصة المناهج المتعلقة بالعلوم الإنسـانية البحتة كمادة التاريخ والجغرافيا والمجتمع، وذلك من أجل غرس المفاهيم التي تريدها إسرائيل في نفوس وعقول الطلبة الفلسطينيين، إذ أن فلسفة المناهج الإسرائيلية تسعى لتغرس في عقول ونفوس الأطفال الفلسطينيين بأن هذه البلاد هي بلاد يهودية في الأصل، وتم تحريرها من الدخلاء.[١]

ثالـثاً: تطبـيق المـنهاج الإسرائيلي الذي تم وضعه من أجل خدمة الأهداف الصهيونية، وفي مقدمتها تعمـيم فكـرة العدمية القومية بين الطلبة العرب الذين ينتمون للمدارس التي تشرف عليها وزارة المعـارف الإسـرائيلية، وإبعـادهم عـن الانتماء للقيم التراثية والوطنية والحضارية الإسلامية والعربية.[٢]

ومـن ناحـية ثانـية، فـإن فلسفة التربية والتعليم الإسرائيلية تركز على تثقيف الناشئة اليهودية بالأيدلوجـية الصـهيونية، وتعمل على تأكيد وحدة الشعب اليهودي في مختلف أماكن تواجده، والولاء الـتام والمطلـق للدولـة اليهودية، والإيمان بتفوق الشعب الإسرائيلي على الشعوب الأخرى، أما فيما يتعلق بالتعليم العربي، فقد غابت في المناهج كل ما يتعلق بالقومية العربية في المناهج الإسرائيلية التي تـدرس فـي المدارس العربية في مدينة القدس، وخلا كذلك من أية روابط وجذور للإنسان الفلسطيني بشعبه العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى.[٣]

فقـد قامـت سـلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل السيطرة التامة وإضعاف التعليم العربي في مديـنة القـدس، بتوجيه ضربة عنيفة نتيجة للإجراءات والسياسات التي اتبعتها تجاهه، وربما ما زالت آثارهـا السـلبية التـي لحقت بالعملية التعليمية حتى اليوم، فقد قامت سلطات الاحتلال بتعيين مديرين ومعلميـن فـي المدارس العربية، لا يحملون شهادات علمية وتربوية وفنية تتيح لهم حتى حق ممارسة مهـنة التعلـيم، فكثـير مـنهم كان يحمل شهادة الثانوية العامة، ولم تقم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبـيق نظـام التعلـيم الإلزامـي، ولم تفرض على أولياء أمور الطلبة تسجيل أبنائهم في المدارس،

---

١ - وزارة التربـية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

٢ - نفس المرجع، ص٤٣.

٣ - طاهر هاشم النمري: **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس**، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

وانتشـــرت ظاهـــرة التســـرب مـــن المـــدارس كذلك، وقد رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح المؤسســـات الوطنـــية التراخيص اللازمة لبناء المدارس الجديدة أو توسيع المدارس القائمة، في الوقت الـــذي كانـــت تلزم فيه السلطات الإسرائيلية أصحاب العقارات في مدينة القدس وغيرها من دفع كافة أنـــواع الضرائب البلدية، وضرائب الدخل والضرائب الإضافية، حيث قامت سلطات الاحتلال بمعاملة ســـكان القـــدس العرب مثل سكان القدس الغربية التي يسكنها اليهود، وقامت بمساواتهم في الضرائب، ولكن لم تساوي بينهم في التعليم.[1]

ففي مقال نشرته صحيفة جرو سالم تايمز الإسرائيلية بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٠م، جاء فيها ما يلي:

" يعانـــي الجهاز التعليمي في شرقي القدس من عدة آفات: منهاج غير حديث، إدارة سيئة، طاقم تدريـــس غير مؤهل، صفوف مكتظة بالطلبة، غياب النشاطات غير المنهجية وانعدام ضبط ومراقبة غياب الطلاب ".[2]

ولكن، ماذا كان موقف سكان مدينة القدس من الممارسات الإسرائيلية تجاه مدارس القدس؟

لقـــد لاقـــت الإجراءات الإسرائيلية تجاه المسيرة التربوية العربية في مدينة القدس مقاومة عنيفة وشـــديدة من قبل السكان العرب، ومن قبل الموظفين في الجهاز التعليمي العربي، وقام مديرو المدارس والمعلميـــن برفض هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قامت باعـــتقال عـــدد من المدرسين، وقامت بإغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، واعتقال مدير التربية والتعلـــيم ومســـاعده، ورفـــض معلمـــي مـــدارس القدس العمل في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإســـرائيلية، وتوجهـــوا للعمل في المدارس الخاصة والأهلية التي تطبق المناهج الأردنية، ومن جهة ثانـــية لعب المعلمون دوراً كبيراً في تشجيع أولياء أمور طلبة مدينة القدس في نقل أبنائهم إلى المدارس الوطنـــية، ســـواء أكانـــت مدارس تابعة للأوقاف الإسلامية أو للأديرة والكنائس، والمدارس المملوكة لجمعيات أو أشخاص.[3]

---

[1] - نفس المرجع، ص١٨.

[2] - **التعلـــيم في شرقي القدس واقع مؤلم وحقائق مذهلة – التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠م.** الرقيب، السنة الخامسة، العدد ٢٤، ٢٠٠١م.

[3] - وزارة التربية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

المراحل التي مر بها التعليم العربي في القدس:

مر التعليم العربي الفلسطيني في مدينة القدس في عهد الاحتلال الإسرائيلي في المدارس العربية التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية والبلديات الإسرائيلية في ثلاث مراحل:

أ. مرحلة تطبيق المناهج الإسرائيلية الرسمية:

وقـد كانـت هذه المرحلة خلال الفترة ما بين ١٩٦٨/١٩٦٧م - ١٩٧٢/١٩٧١م، في صفوف المـرحلة الـثانوية، حيـث طبق في هذه الفترة المنهاج الإسرائيلي على المدارس التي أُلحقت بوزارة المعـارف والـبلدية الإسـرائيلية في مدينة القدس، حيث طبق عليها نفس المنهاج الذي تم تطبيقه في المـدارس العربية التي في إسرائيل، حيث كان يتم تهيئة الطالب للتقدم إلى امتحان الثانوية الإسرائيلية والمعروف بامتحان "البجروت".[1] *

فقـد أدى إدخـال المـناهج الإسـرائيلية الرسمية للمدارس العربية في مدينة القدس إلى مقاطعة السكان العرب للمدارس الحكومية، وعدم إرسال أبنائهم لمدارس وزارة المعارف، ومن هنا زاد الإقبال علـى المـدارس الأهلـية والخاصة التي استقطبت آلاف الطلبة كونها تدرس المنهاج الأردني وليس الإسـرائيلي، ممـا أدى إلـى ضعف قدرتها الاستيعابية، وفي المقابل إنفخض عدد الطلبة في مدارس وزارة المعـارف والبلديات، وخير مثال على ذلك ما حصل في المدرسة الرشيدية الثانوية التي كانت تعتـبر مـن أعرق المدارس في فلسطين وأقدمها، حيث بلغ عدد طلابها قبل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م حوالي (٧٨٠) طالباً، في حين بلغ عددهم في سنوات تطبيق المنهاج الإسرائيلي (٢١٠) طالباً فـي العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٦٩م، وانخفض إلى (١٦٨) طالباً في العام ١٩٧١/١٩٧٠م، وانخفض أكثر في العام ١٩٧٢/١٩٧١م حتى وصل العدد (٧٠) طالباً.[2]

فغالبية أولياء أمور الطلاب في مدينة القدس كانوا يرفضون التعامل مع المنهاج الإسرائيلية، كما كـان هـناك رغـبةً من قبل الطلبة في الالتحاق بالجامعات العربية بعد حصولهم على شهادة الثانوية العامـة الأردنية، ولا ننسى أن ضعف المعلمين وعدم آهليتهم للتدريس، وعدم قناعة المعلمين بصلاحية المـنهاج الإسرائيلي، دفعه أولياء الأمور لتسجيل أبنائهم في المدارس الأهلية والخاصة المطبقة للمناهج الأردنية.

---

[1] – طاهر هاشم النمري: **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس**، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

* – **البجروت**: وهو عبارة عن إمتحان يقدم في نهاية المرحلة الثانوية في المدارس الإسرائيلية، ويؤهل هذا الإمتحان كل من يجتازه إلى دخول الجامعات، وهو شبيه بإمتحان شهادة الثانوية العامة **(التوجيهي)**.

[2] – طاهر النمري: **واقع التعليم الإلزامي والثانوي في الضفة الفلسطينية والقطاع**. د.ن ، د.م ، ١٩٩٠م، ص١٠.

ب. مرحلة تطبيق المنهاج الموحد:

نتـــيجة لقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق المناهج الإسرائيلي في مدارس القدس العربية فـــي الســـنوات الثلاث الأولى التي أعقبت العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، فقد أدى ذلك إلى إحداث عملـــية تشـــوش وإربـــاك فـــي العملـــية التعليمية والتربوية في هذه المدارس، وخاصة في المرحلتين الإعداديـــة والـــثانوية، مما أدى إلى امتناع آلاف الطلبة من مدينة القدس للتوجه إلى المدارس الرسمية التي تشرف عليها وزارة المعارف والبلديات الإسرائيلية، حيث أن المدرسة الرشيدية الثانوية قد أغلقت أبوابهـــا فـــي العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١م لأنه كان يطبق فيها المنهاج الإسرائيلي، وما أدى حدوث الإربـــاك بشـــكل أكـــبر هو نواتج تطبيق المنهاج الإسرائيلي، حيث أدى إلى إرباك سلطات الاحتلال الإســـرائيلي ووزارة المعارف والمسؤولين التربويين، مما دفعهم للبحث عن وسيلة أخرى غير تطبيق المنهاج الإسرائيلي، حيث توصلوا في النهاية إلى حل يتمثل في تطبيق **"البرنامج الموحد"** أو **"الحصص التكميلية"**.[1]

ويـــتلخص هـــذا الحل أو البرنامج في الإبقاء على المنهاج الإسرائيلي المعمول به في المدارس العربـــية فـــي إســـرائيل، من دون المساس بأية مادة من مواده أو أية حصة من حصصه، ويتمثل في إضـــافة حصص وساعات إضافية تغطي جانباً من امتحان الشهادة الثانوية العامة **"التوجيهي"** وامتحان الإعداديـــة **"المترك"** أي المنهاج الأردني، على أمل أن يعود الطلبة الذين تركوا المدارس الرسمية إليها بعـــد إدخـــال جـــزء إضافي من المنهاج الأردني إليها، وهنا أتاح هذا البرنامج للطلبة من أن يتقدموا لامتحان البجروت أو امتحان شهادة الثانوية العامة الأردنية أو كلاهما، وذلك وفقاً لرغبة الطالب.[2]

ولكـــن هذا البرنامج لم يستطع من حل المشكلة بعودة الطلبة للمدارس الرسمية الإسرائيلية، كونه زادت مـــن أعـــباء الطلـــبة، ورفض الأهالي التعامل مع المناهج الإسرائيلية، وكذلك بسبب عدم تأهيل المعلمين فيها، ورغبتهم بالالتحاق بالجامعات العربية.

---

[1] – طاهـــر النمري: **مراقب البيادر التربوي:** البيادر السياسي، القدس، العدد ١٥٠، الحلقة السابعة، السنة الرابعة،، ١٩٨٥م، ص٢٧.

[2] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

ج. مرحلة العودة إلى تطبيق المنهاج الأردني:

كـان لوقفـة أهالي مدينة القدس أمام تطبيق المنهاج الإسرائيلي الذي قامت سلطات الاحتلال الإسـرائيلي بتطبـيقه في مدارس القدس الرسمية، وعدم التحاق الطلاب بالمدارس التي تطبق المنهاج الإسـرائيلي، وتوجههم نحو المدارس الأهلية والخاصة، أن أدت هذه الأمور وغيرها إلى إجبار وزارة المعـارف الإسـرائيلية إلى تطبيق المنهاج الأردني في مدارس القدس الرسمية في المرحلة الإعدادية والثانوية، بينما رفضت تطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية، حيث كان نتيجة ذلك عدم تزايد إقـبال الطلاب على المدارس الرسمية، حيث بقي الأمر كذلك حتى قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية في أواسط العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١م.[١]

فكـان مـن نتائج تطبيق المنهاج الأردني في المدارس الرسمية في مدينة القدس المحتلة، توقف عملـية انـتقال الطلـبة من المدارس الرسمية للمدارس الأهلية والخاصة، كما أن عددهم أخذ بالتزايد النسـبي نحـو المـدارس الرسمية، حيث أن وزارة المعارف الإسرائيلية قامت بتاريخ ١٩٨١/٩/١م بإصـدار قرار يقضي بالموافقة على تطبيق المنهاج الأردني في المرحلة الابتدائية في مدارس القدس، وهـنا أصـبح المـنهاج الأردني يدرس في جميع المراحل والصفوف الدراسية، ولكن ضمن الشروط التالية:[٢]

١. يـدرس منهاج الضفة الغربية الأردني بالإضافة إلى اللغة العبرية في جميع المراحل الدراسية بما فيها المرحلة الابتدائية.
٢. تحدد الحصص كما هي في تشكيلات المنهاج الأردني، وبما أن عددها يقل عن عدد الحصص في المـنهاج الإسرائيلي، فسوف يتم استخدام فارق الحصص في تدريس اللغة العبرية رسمياً على أن لا يـزيد مجموع الحصص من الصف الأول الابتدائي حتى الصف السادس الابتدائي عن مجموع الحصص في صفوف نفس المرحلة في إسرائيل.
٣. تـم إضافة شرط من قبل وزارة المعارف الإسرائيلية مقابل الموافقة على تطبيق المنهاج الأردني بالإضـافة إلـى اللغة العبرية، وهو تدريس منهاج **"مدنيات إسرائيل"**، وتعديل كتب أدبيات العلوم الإنسانية من خلال الإلغاء أو التعديل في الكتب المقرر استخدامها، وأهم هذه التعديلات ما يلي:[٣]

١- طمس اسم فلسطين في الخرائط الجغرافية والتاريخية والمادة الدراسية، ويستبدل باسم إسرائيل.

---

١ – طاهر هاشم النمري: **واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس**، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

٢ – طاهر النمري: **مراقب البيادر التربوي. البيادر السياسي**، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.

٣ – وزارة التربـية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

٢- اســتبدال لكمة القدس بكلمة أورشليم، واستخدام مصطلح أورشليم القدس بدل اسم القدس، والتركيز علـى أنها العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، ووضع أرض إسرائيل الكاملة بما فيها القدس والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، ووصفها بأنها جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل.[1]

٣- اعـتماد الأسماء العبرية بدلاً من الأسماء العربية للمواقع الجغرافية والأثرية، مثل يهودا والسامرة بدلاً من الضفة الغربية، وسهل عميق يزرا عيل بدلاً من سهل مرج بن عامر.

٤- التركيز على إبراز الآثار اليهودية في البلاد، وطمس الآثار العربية والإسلامية.

٥- تسـمية الكثير من المواقع بأسماء عبرية تكريماً لذكرى أنبياء وصالحين بني إسرائيل، الأمر الذي أدى لادعاء اليهود بأن هذه المواقع ذات أصول عبرية.

٦- التركيز على المفاهيم التي تعزز وتؤكد عدم المقاومة في كتب العلوم الإنسانية، وتجريد الكتب من أية إشارات تدعو للجهاد والنضال ومقاومة الاحتلال.

نتائج سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه التعليم الفلسطيني:

تركـت السياسة الإسرائيلية التي انتهجتها تجاه المسيرة التربوية والتعليمية الفلسطينية منذ احتلالها للضفة الغربية بشتى أنواعها وأشكالها، الكثير من النتائج السلبية على التعليم الفلسطيني، وكان من أهم هذه النتائج:

١. تدني مستوى التعليم الفلسطيني.[2]
٢. ممارسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التجهيل تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في شتى مناطق تواجده.
٣. اسـتقالة عـدداً كبيراً من المعلمين الفلسطينيين العاملين في المدارس الفلسطينية من ذوي الخبرات والاختصاص.
٤. هجرة العديد من المعلمين الفلسطينيين للخارج بحثاً عن مصدر رزق أفضل.
٥. انتقال العديد من المعلمين للمدارس الخاصة كون الوضع الأكاديمي والرواتب فيها أفضل.
٦. حـدوث نقص كبير في أعداد المعلمين المتخصصين، حيث بلغت نسبة معلمي مادة الرياضيات من حملـة الشهادات الجامعية (٣,٧%) فقط، بينما بلغت نسبة معلمي مادة العلوم الذين يحملون الشهادة

[1] - نائل نخلة: هكذا يربي اليهود أبناءهم. www.saaid.net

[2] - مقابلة مع محمد راتب النوباني: معلم متقاعد ، ٢٠٠٤/٣/٢٥م.

الجامعـــية (١٠,٧%)، وبلغــت نســبة العامليــن في الجهاز التعليمي الذين لا يحملون المؤهلات والشهادات الجامعية أو شهادة الدبلوم (٥٠%).[١]

٧. إفراغ الضفة الغربية من أبنائها المثقفين الذين يدركون كل ما يدور حولهم من أحداث وأمور شتى، ويؤثرون في مجتمعهم.

٨. انشـــغال معظـــم المعلميـــن الفلسطينيين في تأمين قوت عيالهم نتيجة لسياسة السلطات الاحتلالية الإسرائيلية القائمة على التجويع، حيث أن (٣٠%) [٢] من المعلمين الفلسطينيين يعملون عمالاً بعد الانـــتهاء مـــن دوامهم الرسمي في المدارس التي يعملون بها، كما أن المعلم الفلسطيني كان مهدداً بالاستقالة فوراً إن أراد إكمال دراسته الجامعية، إذ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لن تمنحه إجازة تعليمية.

---

١ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٤٤.

٢ - نفس المرجع ، ص٤٤.